دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	جديد الدراسات الاستراتيجية : كيف تساعد النظرية التطبيق ؟
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	غراي، كولن أس
المجلد/العدد:	ع45
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1995
الشهر:	اكتوبر
الصفحات:	65 - 90
رقم MD:	640866
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الدراسات الاستراتيجية ، الأمن القومي، النظريات الاستراتيجية ، التخطيط العسكري، الحرب الباردة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/640866

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

جديد الدراسات الاستراتيجية: كيف تساعد النظرية التطبيق؟

كولن س. غراي *

ليست الدراسات الاستراتيجية «علماً يجمع بين تخصصات عدة» أو مجالاً ملتزماً السعي من أجل رؤية مطلقة للحقيقة، وإنما هي موضوع تطبيقي يركز على العلاقات بين الوسائل والغايات التي تحاول الأجهزة السياسية، وبصفة خاصة الحكومات في الوضع النموذجي، أن تتدبرها في ما يتعلق بالأمن الذي يتعلق في نهاية المطاف بالأمن المادي، وإن كان يختص أيضاً باستقلال الأجهزة السياسية التي تعمل على نحو استراتيجي. وهناك سمة محددة مهمة للدراسات السياسية هي بروز دور القوة المستترة والفعلية بالنسبة إلى المسائل ذات الأهمية في الميدان.

المقولة التي مفادها أن الأمن أو الأمن القومي، والدراسات أمور منفصلة عن الدراسات الاستراتيجية، فكرة رائجة مثيرة للاهتمام، لكنها ليست مقنعة إلى حد كبير. إن اكتشاف باري بوزان للدور الرئيسي لمفهوم الأمن كما استحدثه بقدر كبير في دراسته الناس والدولة والخوف [١]، يستدعي ملاحظة الكاتب البريطاني فيليب غويدالا عن كتابات ماهان الرائد الرئيسي للقوة البحرية: «لكن إذا لم يكن ماهان قد اكتشف شيئاً، فإنه فعل ذلك بصورة جيدة للغاية» [٢]. ولا ريب في أن بوزان إلى جانب آخرين، كان محقاً في التركيز على الحاجة إلى نجاح واسع للبحث والتقصي. ومع ذلك لم يكن محقاً في القول بأن الدراسات الاستراتيجية ينبغي ألا تجُرى لها جراحة تجميلية، وأن تُدمج بطريقة ما في دراسات الأمن الدولي. فالدراسات الاستراتيجية بتصورها وتطبيقها السليمين، كانت على الدوام دراسات أمن [٣]. وقد كان جون تشبمان محقاً عندما كتب يقول: «من الصواب أن نرد على من يحاجّون بأن تعريفات الدراسات الاستراتيجية ينبغي توسيعها، وبأن الدراسات الاستراتيجية وقد انكمشت بصورة مصطنعة في الأربعين سنة الماضية، أخذت تعود الآن إلى أبعادها الطبيعية والضرورية» [٤].

إن الاستراتيجية ودراستها، وإن كانتا تركزان على أمور تتعلق بالقوة العسكرية [٥]، لهما معنى يتعلق بالسياسة في نهاية المطاف. والفكرة التي مفادها أن الدراسات الاستراتيجية يمكن فصلها بصورة مفيدة عن «دراسات الأمن» ذات المفهوم الأوسع كثيراً، هي مغالطة ينبغي

(*) رئيس المعهد القومي للسياسة العامة في فيرفاكس ـ الولايات المتحدة. النص الأصلي نشر في Security Studies, vol 1 (Summer 1992).

(١) باري بوزان، الناس والدولة والخوف، (بولدر، كولو: لين راينر، ١٩٩١).

(٢) فيليب غويدالا، المقالات الكاملة، ٣: رجال الحرب (لندن: هولدر آند ستوتون).

(٣) بوزان، مصدر سابق.

(٤) جون تشبمان، «مستقبل الدراسات الاستراتيجية» سيرفيفال ٣٤، عدد ١ (ربيع ١٩٩٢).

(٥) المصدر نفسه.

التصدي لها. والواضح أنه مما يدعم هذه النقطة، أن كثيراً مما وصف بأنه دراسات استراتيجية كان دراسات تقنية ضيقة، وربما كان ساذجاً من الناحية السياسية. كما لم تكن الحاجة إلى دراسات استراتيجية موضع جدل أبداً. ويعتقد المؤلف أن تعبير دراسات الأمن هو وصف بديل أرقى مما يسمى الدراسات الاستراتيجية، وإن تعارض مفهوما الأمن والاستراتيجية. وسيعود هذا التحليل إلى مسألة الدراسات الاستراتيجية «مقابل» دراسات الأمن، لأن من يفترض بهم أن يكونوا مصلحين في ميدان البحث قد يثيرون بعض أوجه اللبس الكبير بغير قصد.

إن الدراسات الاستراتيجية لناحية اعتبارها ميداناً أكاديمياً للبحث وموضوعاً يتم تدريسه في الجامعات على نحو صارم، لا تتطلب أي تبرير غير إبراز قيمتها القابلة للجدل في تدريب العقول وإسهامها في دولة المعرفة. ولا ينازع هذا المقال الفكرة القائلة بأن الدراسات الاستراتيجية، إلى جانب الجبر وعلم النبات واللاهوت، يمكن أن تدرب العقول ـ من طريق تمارين التفكير والاستنباط الاستراتيجي. كما أن هذا المقال يرحب بالتماس المعرفة لذاتها. ومع ذلك يظل صحيحاً أن معظم دارسي الاستراتيجية يتصورون أنفسهم باحثين عن المعرفة المفيدة اجتماعياً (٦). وهناك استثناءات حقاً تتمثل في دارس الاستراتيجية الذي لا يبدي اهتماماً بالنفع الذي تحققه دراسته للمصلحة العامة. وهناك استثناءات أكثر ندرة تتمثل في الباحث الذي يحاجّ، وربما يسلم بأن بحوثه الاستراتيجية ليست لها مزايا عملية. والواقع أنه من الصعب حتى تصور وجود بحث استراتيجي لا يدعي عند مستوى ما من التجريد أو على نحو ما غير مباشر، بأن له أهمية سياسية.

والهدف الأساسي من هذا المقال هو استعراض الصلة بين النظرية والتطبيق، وتقصي مستوى ومحتوى النظرية التي قد تكون مفيدة للمصلحة العامة. والإطار الثقافي والسياق الاستراتيجي والمقدمات المنطقية للعمل؛ كلها أمور حاسمة بالنسبة إلى هذا البحث. وحتى لا يكون هناك أي سوء فهم، يؤكد المؤلف أنه أنغلو أميركي لناحية الثقافة السياسية والاستراتيجية، وأنه مشارك نشط في الولايات المتحدة في موضوع هذا المقال، كما أنه مراقب لما يجري في هذا الميدان، وأنه يؤمن بأن الدراسات الاستراتيجية يمكن وينبغي لها أن توفر المعرفة النافعة للممارسين الرسميين للاستراتيجية (٧). إن الطابع المتفرد لمجتمع الدفاع الممتد في الولايات المتحدة، مصدر محتمل للصعوبة بالنسبة إلى هذا البحث. فليس هناك بلد آخر ييسر اختيار الدارسين المدنيين للاستراتيجية على النطاق الذي يتم في الولايات المتحدة. ويمكن طرح الأسئلة نفسها عن العلاقة بين النظرية والتطبيق بالنسبة إلى أي بلد. لكن الولايات المتحدة وحدها ـ في حدود معلوماتي ـ هي التي ترخص رسمياً للمنظرين «من خارج» (الحكومة) بدرجة أو بأخرى، باعتبارهم خبراء تؤهلهم خبرتهم المعترف بها لأن يكونوا مشاركين نشطين («لاعبين» في العملية الفعلية لوضع

(٦) من المؤكد أن ستيفن م. وولت كان على حق عندما حاج «بأنه من الواضح أن الأمر لا يقتضي أن تكون للبحوث في العلوم الاجتماعية «أهمية سياسية» مباشرة. لكن التسامح إزاء المناهج المختلفة ليس رخصة لاتباع تقنية ما بغض النظر عن نتيجتها النهائية. إن قيمة أي أداة للعلوم الاجتماعية تكمن في ما تستطيع أن تخبرنا به عن السلوك البشري الحقيقي»، «نهضة الدراسات الأمنية»، حولية الدراسات الأمنية ٣٥، عدد ٢ (حزيران/ يونيو ١٩٩١)، ٢٢٣.

(٧) أنظر كولن س. غراي، الدراسات الاستراتيجية والسياسة العامة: التجربة الأميركية لكسنغتون كي، (مطابع جامعة كنتاكي، ١٩٨٢)، والدراسات الأمنية: تقويم نقدي (وستبورت، كون: غرينوود، ١٩٨٢).

(٨) أنظر دين ويلكننغ وكنيث واتمان، الدفاعات الاستراتيجية

الاستراتيجية)؛ وهذا الترخيص المشار إليه يسمح لهم بالحصول على المعلومات السرية. إن المسؤولين في معظم البلدان يحمون امتيازاتهم باعتبارهم خبراء بغيرة وكفاية على نحو أهم مما هي الحال في الولايات المتحدة.

والقصد هنا هو بحث مستقبل مهنة الدراسات الاستراتيجية في سياق كل من الأداء الماضي، والطلب الذي يمكن التنبؤ به على خدماتها في المستقبل. ولم يُكتب هذا المقال للدفاع عن، أو القدح في هذه الفكرة أو الممارسة الاستراتيجية أو تلك، وإنما بغرض التوضيح. ولكن نظراً إلى أن الاستراتيجية فن تطبيقي، وأن دراستها تؤثر بالضرورة في المصلحة العامة، لا يمكن أن يكون ترويج الأفكار الخاطئة موضع لامبالاة. وعلى سبيل المثال، إن ما يمكن حقاً تسميته نظرية راند المهيمنة عن التحليل اللاسياسي للدفاع من أجل الردع المستقر، هي نظرية خاطئة بصورة جلية لأنها تستبعد جوهر موضوعها الخاص (وهو قوة الدافع السياسي للقتال الذي تتم معايرته بحسب أهمية المصالح المعرضة للخطر) (٨). وكذلك، فإن الفكرة السباقة التي لا تزال سائدة عن أن الحد من الأسلحة يمكن أن يخدم هدفها الكلاسيكي في تقليل خطر الحرب، فيها خلل أساسي (٩). والنظريتان تقومان على مقدمة زائفة وتمضيان في سوء تشخيص موضوعهما بطرق تستبعد وجود معنى سياسي للنزاع. ومن المهم إدراك أن المعرفة النافعة على نطاق العالم لا يمكن أن تنبع من هذا النهج إزاء الردع المستقر أو الحد من الأسلحة. ففي مجتمع للدفاع مثل ذلك القائم في الولايات المتحدة حيث تحظى النظرية نسبياً بفرص الوصول السهل إلى قاعات التطبيق، يمكن أن تسبب الأفكار المدّعية الزائفة أضراراً حقيقية. وبالمثل، وفي ضوء أن الولايات المتحدة هي الخط الأخير بالنسبة إلى نفسها، كما أنها الرادع المدافع عن شعوب كثيرة أخرى، فإن الأخطاء في المنطق الذي يُستخدم في تشكيل السياسة والاستراتيجية الأميركيتين، مشحونة بالمخاطر المميتة بالنسبة إلى الأمن القومي بصورة غير مألوفة.

ويثير الاقتباسان اللذان يصدران لهذا المقال، مسائل لها أهمية متشعبة؛ إن كلاوزفيتز يشير إلى ما صار يسمى مسألة مستوى التحليل. فهو يشير على الأقل بقدر ما يترجم به المنظر في هذا المقال المعنى الذي قصده، إلى أن المنظّرين الاستراتيجيين يمكن أن يساعدوا في تدريب الجنرالات، بل حتى أن يحددوا الخيارات ويقيّموها، لكن ينبغي ألا يحاولوا أن يضعوا الخطط، ذلك أن أمور الخبرة والسلطة والتجرد الفكري تطغى بقوة على هذه المسألة. وفي الاقتباس الثاني، يبرز غيوفز امكانية أنه مثلما شاعت فكرة «تجار الموت» الذين يحركهم الدافع لاستحثاث الطلب على منتجاتهم الشريرة، فان المنظّرين الاستراتيجيين ربما كانوا ميالين إلى اكتشاف أو اختراع المشكلات التي تحتاج إلى التصدي لها باستخدام مهارات حرفتهم. إن المغالاة في التخطيط الدفاعي والتنظير الاستراتيجي لعنة مألوفة (١٠). ومع ذلك، وقبل أن يندفع المرء في انتقاد

واستقرار الضربة الأولى (معيار لتقويم القوات الاستراتيجية) مذكرة راند (سانتا مونيكا، كاليف: راند، ١٩٨٩). وقد حدد روبرت غيوفز ما هو خطأ بالنسبة إلى مدرسة راند (وربما كان أكثر دقة تسميتها مدرسة نجلين كنت) للتحليل الدفاعي. «إن التركيز على الانكشاف للخطر وحوافز الضربة الأولى، تركيز ميكانيكي صرف. إن الدول تبدأ الحروب لتحقيق أهداف سياسية، وليس لأنها ترى أن هناك فرصة لأن يفعل الطرف الآخر ذلك أو لخشيتها من ذلك». «الحد من الأسلحة، والاستقرار، وأسباب الحرب»، ديدالوس ١٢٠، عدد ١ (شتاء ١٩٩١)، ص ١٧٨,

(٩) للاطلاع على النقد الكامل الذي قدمته لنظرية الحد من الأسلحة، أنظر كولن س. غراي، بيت من ورق: لماذا لا بد أن يفشل الحد من الأسلحة (ايثاكا، ن. ي: مطابع جامعة كورنيل، ١٩٩٢).

(١٠) عرضت هذه الفكرة جيداً في غيوفز، معنى الثورة النووية، ص ٦٩ ـ ٧٠,

(١١) بعد أن كان للثقافة الاستراتيجية وضع الفكرة «الهامشية» تقريباً في أواخر

وعقاب المتعهدين المحترفين لتقديم الأنباء السيئة (هل أصبحت الدراسات الاستراتيجية هي «العلم الكئيب» الجديد؟)، يجدر تذكر أن الخبرة التاريخية أكثر ثراء من خيال النظرية الاستراتيجية أو حتى من الصيغ المزخرفة بصورة مغالٍ فيها، والتي يضعها المخططون العسكريون. إن النظرية الاستراتيجية والتخطيط العسكري يتطلبان نوعاً من الاهتمام بالمصداقية والاتساق. وليس المسار الفعلي للتاريخ مقيداً على هذا النحو.

لحظات التحديد والتصورات المماثلة

هناك حكمة تقول «ليس هناك شيء يفشل مثل النجاح». طبعاً، إن السياق المباشر لهذه المناقشة هو الانتصار الغربي، وفي الحقيقة الأميركي في الحرب الباردة. وكلمة الانتصار قد تكون تعبيراً غير دقيق أو خاطئاً من الناحية السياسية في هذا العصر المتسم بالحساسية، لكنه ليس تعبيراً غير ملائم. فقد تفوق الائتلاف الغربي على الاتحاد السوفياتي وبقي بعد زواله. وكان الاتحاد السوفياتي قبل إلغائه رسمياً في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١، قد نبذ أيديولوجيته التي تضفي عليه مشروعيته، وتخلى عن إمبراطوريته خارج أراضيه في أوروبا، وأورث النظم السياسية التي خلفته «فترة من المتاعب» مدتها غير محددة. وفي الوقت الراهن ولفترة مقبلة على الأقل، ليست روسيا، ناهيك بما يسمى كومنولث الدول المستقلة، دولة عظمى، لكنها تحافظ على أكثر الجوانب العسكرية المتبقية وحشية.

ومن المفارقة القول إن الحرب الباردة قد كسبتها الدولة العظمى التي اتسمت ثقافتها السياسية والاستراتيجية بنفاد الصبر والتفكير القصير الأجل (١١). ولو استطاع المرء من طريق آلة الزمن أن يعود إلى الوراء، ويسأل رجال الدولة الغربيين وغيرهم من قادة الرأى في الأعوام ١٩٨٠ و١٩٧٠ و١٩٦٠ و١٩٥٠ مثلاً، كيف يصفون الانفجار الداخلي للإمبراطورية السوفياتية الذي أصبح حرجاً بين عامي ١٩٨٩ ـ ١٩٩١، فمن المتوقع أن تتباين الاجابات بين النجاح الكبير والانتصار للسياسات الغربية. وفي النهاية، لا يختلف ما حدث أخيراً كثيراً عن التنبؤات السياسية التي قال بها جورج كينان بين عامي ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ في ما يتعلق ببشائر النجاح المحتمل لسياسة الاحتواء الراسخ. ومع ذلك، ينبغي ملاحظة أن سياسة الاحتواء التنافسية التي اتبعتها الولايات المتحدة وحلفاؤها، كانت تتسم على الدوام بطابع عسكري أهم بكثير مما كان يحبذه كينان، وأن الاستراتيجية الأميركية التي أسهمت بصورة حاسمة في الفشل التاريخي للإمبراطورية السوفياتية، لم تكن إلى حد كبير هي تلك التي نادى بها كينان.

وبالعودة إلى موضوع فشل النجاح، فان التعجل والتهور اللذين اتسمت بهما سياسة الولايات المتحدة وحلف الأطلسي لمواجهة الظروف الجديدة في التسعينات، يذكرانا ببعض الأخطاء

السبعينات وأوائل الثمانينات، أصبح هناك خطر أن تغدو هي الموضة الشائعة كأداة للتفسير في التسعينات.

(١٢) روبرت م. غيتس، «القيادة الأميركية في عالم جديد»، خطاب معد لرابطة الناشرين الأميركيين، ٧ أيار / مايو ١٩٩١، ص ٣.

(١٣) باري ر. بوزان وستيفن فان إيفيرا، «سياسة الدفاع

الماضية في فن الحكم. والواقع أن السجل التاريخي زاخر بـ «اللحظات المحدّدة»، بل بـ «اللحظات الحاسمة» على حد تعبير الادعاء المغالى فيه الذي أدلى به في ٧ أيار / مايو ١٩٩١ نائب مستشار الأمن القومي (١٢). إن اللحظات المحدّدة والحاسمة تاريخياً، والتي تشبه «الكلاسيكيات» في ميدان الفنون، يصعب على نحو غير عادي تحديدها بصورة يعول عليها في الوقت المناسب. فعلى سبيل المثال، إن مسار الأحداث اللاحقة هو الذي حدّد أن الاضطرابات في بعض المستعمرات الأميركية عام ١٧٧٥ أو في باريس عام ١٧٨٩، كانت لحظات محُدّدة حقاً.

والفطرة السليمة تنبهنا إلى إمكان أن تدهس قاطرة التاريخ كالمعتاد كثيراً، وربما معظم ما كان سيصبح لحظات محُدّدة. إن الحقائق الراهنة ـ حقائق قابلة للجدل ـ والحقائق الممكنة / المحتملة المتعلقة بالتغير في ظروف الأمن الدولي، واضحة بالقدر الكافي. لكن ما هو غير واضح بالقدر الكافي هو نمط التغيير. إن تتابع الحقائق يشكل ما يمكن على نحو مفيد تسميته الاتجاهات. لكن للعملية التاريخية المتناقضة طريقة في مواجهة الاتجاهات باتجاهات مضادة. فالدلائل الزمنية نفسها التي توضح أن السلام آخذ في التحطم، هي نفسها إشارات منبهة إلى الصعوبات المقبلة لمن يريدون ويقدرون على قراءة الإشارات.

إن السنة المعجزة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ التي شهدت زوال الإمبراطورية السوفياتية في أوروبا الوسطى والشرقية والتي أعقبها عام ١٩٩١ تقديم إعانة شاملة، وإن لم تكن متصورة، للاتحاد السوفياتي الذي كان يقوم بعملية إعادة تنظيم في مواجهة الافلاس السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لم تكن هبة من الله ولا نتاجاً لعملية داخلية كلياً في العالم السوفياتي. فالغرب المسلح ينبغي أن يُسبغ عليه بعض الفضل في المساعدة في تحريك عملية تغيير نعترف بأنها معقدة في الاتحاد السوفياتي في الثمانينات. لقد كان ستالين على صواب عندما لاحظ «أن من يتخلفون يهُزمون». وفي الواقع أحيت الولايات المتحدة في الثمانينات موقفاً تنافسياً متعدد الأبعاد وحافظت عليه، بحيث لم يستطع المجتمع السوفياتي أن يسايره، حتى مع تخصيص نحو 25 في المئة من موارده الدفاعية لوظائف الدفاع. إن تسليم موسكو بأن الاتحاد السوفياتي كان معرضاً لخطر أن يخسر معركة السباق في مجال التكنولوجيا المتطورة مع الدولة العظمى الأخرى، أدى دوراً كبيراً في دعم أفكار الاصلاح. وبعد ذلك، أفلتت البيريسترويكا والغلاسنوست من السيطرة المركزية، وأديا إلى انهيار سياسي غير متوقع للإمبراطورية القائمة في أراضي الغير في أوروبا خلال الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، وأخيراً إلى زوال غير متوقع للدولة الإمبراطورية نفسها: تلك قصة أخرى لا تتعلق بهذا المقال بصورة مباشرة. واستحضاراً للأحداث، يبدو مقنعاً القول بأن مبادرة الدفاع الاستراتيجي للرئيس ريغان التي أُعلنت بصورة صاخبة عام ١٩٨٣ وجرى تنظيمها باعتبارها برنامجاً متماسكاً للبحوث عام ١٩٨٤، كانت رأس الحربة العسكرية العالية التكنولوجيا التي

وإدارة ريغان: التخلي عن الاحتواء»، الأمن الدولي ٨، عدد ١ (صيف ١٩٨٣)، ٤٢,

(١٤) أنظر كولن س. غراي، الاستراتيجية البحرية،

قضت على الادعاءات السوفـياتية باحتلال منزلة الدولـة العظمى من الدرجة الأولى. وسواء كان هنـاك اقتناع في موسكو أم لا بـأن مبادرة الدفاع الاستراتـيجي ستحقق نجاحاً في الأجل القصير باعتبارها بـناء متكاملاً من الأسلحـة والأنظمة المسانـدة للأسلحة، فإن التكنـولوجيات من كل الأنواع الـتي طورتها سريعـاً دولارات المبادرة، أدت إلى ابراز خـسارة السوفـيات في جميع هذه المجالات.

ويكـاد يكون أمراً لا جـدال فيه أن السياســات الدفاعـية الغربيـة، وأساساً الـسياسات الـدفاعية الأميركية، كانت ناجحـة في إدارة الحرب الباردة، أو كانت على الأقل تتفق مع مقتضيات النجـاح في أنها كانت بديلاً من الحرب الساخنة. وربما يمكن المحاجّة بأن الإدارة الناجحة للطرف الغربي في العلاقات الـسياسية / الاستراتيجـية بين الشرق والغرب من أواخـر الأربعينات حتى أواخر الثمانينات، قد تحققت على الرغم من السياسات الدفاعية المتبعة، وليس بسببها.

ومن المؤكد أن الحـشد العســكري في النصف الأول من الـثمانينات ـ الـسنوات الأخيرة لكارتر وسنـوات ريغان أيضاً ـ لم يكن ظاهرة يرجح أن تـسر قلب المطالبين بترشيد الدفاع، ذلك أن سلسلة من المقـالات ذات الحجة القوية، وإن كـانت تندرج بالضرورة في خـانة التكهن إلى حد كبير، كتبهـا منظرون استراتيجيون في مجلة الأمن الدولي، قد توصلت إلى أن سياسة إدارة ريغان الدفاعية تعاني من عيب كبير شـامل. والطابع العام للنغمة السائدة في النقد الموجه إليها، أياً كانت الكنايـات المستخدمـة فيه، يعكسه النقـد الموجز التـالي الذي قدمه عـام ١٩٨٣ باري ر. بوزان وستيفن فان إيفيرا:

... من الواضح أن الاتجاه الأساسي لسياسة ريغان الدفاعية اتجاه خاطئ. والاستراتيجية الضمنيـة في برامج الإدارة وبيانـاتها متطلبـة جداً على نحو غير واقعي. وبقـدر ما يبدو أن لدى الإدارة استراتـيجية رئيسيـة، يتضح أنها تنطـوي على متطلبات خـوض كل أنواع الحروب مرة واحدة ـ حرب عالمية تقليدية ضد طائفة غير محددة من الخصوم، وعمليات هجومية تقليدية ضد الوطن السوفياتي، وحـرب نووية ظافرة ضد السوفيـات، وذلك نظام هائل تماماً. ويولّد كل من عمليات القـوة المضادة والعمليـات الهجومية التقلـيدية متطلبـات لامتناهية لا يمـكن الوفاء بها ببساطة(١٣).

وكان هذا النقد عادلاً تماماً، وإن كان مخادعاً؛ إن «المتطلبات» العسكرية للردع أو لخوض حرب عالميـة عند الاقتضاء، يتـوقع أن تكون بلا نهاية ولا يمكـن تحمل تكاليفها، ولا يهم في ذلك استراتيجية مَنْ هــي الأفضل (١٤). وقد حبذت إدارة ريغـان استراتيجية هجومـية بدرجة أكبر وقابلـة للتطبيق لناحية العـمليات، ومن البحر والبر في أوروبا، واسـتراتيجـية دفاعية بدرجة أكبر بالنـسبة إلى القوات المسـماة استراتيجية وبدرجـة أكبر مما فعلت الإدارات الســابقة لها مباشرة

الجـغرافيا السيـاسية، والدفاع عن الغـرب (نيويـورك: رامابو برس، ١٩٨٦)،

(١٥) هناك تفسير مفـيد مؤيد لـلتحــولات الاستراتـيجية المذكـورة هنا، في صــمويل ب.

(١٥). وكان في مقدور الاستراتيجيين القائلين بحسن النية والكفاية والمعرفة المتساوية، أن يختلفوا مع هذه الأمور بصورة مشروعة.

ومما يتفق مع الواقع أنه على الرغم من أن الأحداث موضع الخلاف كانت حقاً أحدث عهداً من أن يمكن إصدار حكم متجرد ومتوازن في شأنها، فإن القيمة التنافسية السياسية للحشد الدفاعي لإدارة ريغان كانت تزيد كثيراً على مجموع أجزائها التي يمكن الاختلاف حولها بصورة حادة (على سبيل المثال القذائف التسيارية العابرة للقارات من طراز «إم إكس» وقاذفات «بي أي بي» ومبادرة الدفاع الاستراتيجي والاستراتيجية البحرية، وما إلى ذلك) (١٦). ولم يثبت، والواقع أن ذلك غير قابل للاثبات، أن الخطوط العريضة للسياسة والاستراتيجية الدفاعية الأميركية في الثمانينات كانت خاطئة، أو أن الولايات المتحدة دخلت المنافسة بميزانية ضخمة جداً بلا مبرر. بل إن باحثاً حريصاً مثل ستيفن م. وولت يمكن أن يقع في خطيئة الادراك المتأخر للحقائق بلا مبرر. فقد علّق وولت بأن: الاهتمام بشؤون الأمن قد أحياه أيضاً تدهور العلاقات الأميركية ـ السوفياتية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. وعلى الرغم من القلق العام من المغالاة في موقف أميركا، فقد ساعدت الثورتان في إيران ونيكاراغوا ومعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية والتدخل السوفياتي في إفريقيا وأفغانستان في إعادة قضايا الأمن القومي إلى جدول أعمال الرأي العام والدوائر الأكاديمية(١٧).

إن بحوث وولت وكتاباته حول تكوين الأحلاف تقف وراء ذلك الحكم المتسم بالثقة، وخصوصاً النتيجة التاريخية التي يقول فيها «نظراً إلى أن السعي لترجيح الكفة (من قبل من ستغدو الدولة المهيمنة) هو الاتجاه السائد في السياسات الدولية، فإن أكثر بلدان العالم أهمية مهيأة بقوة لأن تتحالف مع الولايات المتحدة، وبناء عليه يمكن الولايات المتحدة أن تتبنى وجهة نظر مريحة في شأن معظم التطورات الدولية» (١٨). ومع ذلك، فإن نظريات أسلوب العمل، مهما كانت مقنعة بصورة عامة، معرضة دوماً للفشل في التطبيق على حالات محددة. وربما كان منطق وولت مفضياً إلى هزيمة بريطانيا عام ١٩٤٠! (١٩). إن «الموقف الدولي لأميركا» لم يتم تصويبه (ربما تم الافراط في تصويبه)، إن كان قد احتاج إلى تصويب، من طريق «يد ما خفية» لآلية توازن القوى. لكن الموقف جرى تصويبه بواسطة إجمالي رد فعل الأصدقاء والأعداء إزاء أسلوب العمل الذي اتبعته إدارة ريغان في مواجهة التهديد السوفياتي في حينه. وعلى الأقل لمن الفظاظة انكار واقع أن إدارة ريغان قامت بعمل جيد بقدر كاف ـ على الرغم من أن المحصلة الأمنية كانت بحلول نهاية العقد مؤاتية تماماً على نحو يتجاوز كل التكهنات ذات المصداقية ـ في حين يعاني الادعاء بأن المخاطر قد جرى تضخيمها، من عيب منطقي مميت. ومثلما هي الحال بالنسبة إلى نصر

هنتنغتون، «الاستراتيجية الدفاعية الأميركية: التجديدات الاستراتيجية في سنوات ريغان»، في جوزف كروزل، محرر، حولية الدفاع الأميركي ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ (لكسنغتون، ماس: لكسنغتون بوكس، ١٩٨٧)، ٢٣ ـ ٤٣,

(١٦) أنظر البرت كارنسيل وتشارلس غليسر «التعرض لمخاطر القذائف التسيارية العابرة للقارات: العلاج أسوأ من المرض»، الأمن الدولي ٧، عدد ١ (صيف ١٩٨٢): ٧٠ ـ ٨٦,

(١٧) وولت «نهضة الدراسات الأمنية»، ٢٢٠، التأكيد من عندنا.

(١٨) ستيفن م. وولت، أصول التحالفات (ايتاكا، ن. ي: مطابع جامعة كورنيل، ١٩٨٧) ,٢٨٢

(١٩) لأسباب عرضتها بالتفصيل في مقالي «تأثير القوة البحرية»، ينبغي للمرء على الدوام أن يحذر المنظرين الكبار الذين يرغبون في القفز من الحقيقة العامة (في معظم الحالات) إلى حكم تاريخي محدد.

(٢٠) إضافة الى الجو العالمي والنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني والصراع الطائفي في شمال ايرلندا، فإن أسباب الحرب / وظروف السلام ستستمر طويلاً في أن تحبط عمل الباحث الساعي وراء «الحقيقة».

(٢١) اشتكى شيللنغ وهالبرين على سبيل المثال من أن «التقدم يصل (للآخرين) ببطء»، الاستراتيجية والحد من الأسلحة, ١٤٢,

مزعوم للردع، كيف يمكن المرء أن يعرف إلى أي حد كان يمكن أن تسوء الأمور؟ ذلك أن النجاح في نزاع دولي لا يمكن إلا أن يثير الشكوك حول مـا إذا كان قد اقتضى ثمناً باهظاً، أو حتى ما إذا كان له داعٍ أصلاً.

وفي هذا الصـدد، تبرز ثلاثة أسئلة لها أهمية مركزيـة بالنسبة إلى المجال الذي تتعرض له هذه المقالة:

أولاً، هل حافظت الخيارات الاستراتيجية والقرارات الدفاعية الأميركية الأخرى عملياً، أو ساعدت بصورة جوهرية في الحفاظ على السلام النووي للدول العظمى لما يزيد على أربعة عقود؟

ثانيـاً، هل كان للدراسـات الاستراتيجية تـأثير جدير بـالملاحظة في الخيـارات الرسمية للسياسة والاستراتيجيا؟ وهل كان لهذا التأثير نتائج حميدة أو خبيثة إجمالاً؟

ثالثاً، مـا مقدار ونوع الميراث الفكري للدراسات الاستراتيجية لعصر الحرب الباردة الذي يستحق الحفاظ عليه أو يحتاج إلى صقل خفيف لاستخدامه في المستقبل؟

ولا شك في أن العلماء ينبـغي أن يشعروا بالقلق إزاء المشكلات المـتعلقة بالأدلة التي تلقي بـظلالها على هذه المناقـشة. إن السبب والنتيجـة في العملية المعقدة والمتكـررة التي تربط الأفكار الاسـتراتيجية والسياسة الدفاعية والخطـط الاستراتيجية، يستعصيان على البحث الاستقصائي للعقول المنهجيـة. ويبدو أن الفشل يحصل كما لو كـانت يد خفية مجهولـة ترتكبه. والتشخيص المعروض هنا يبدأ فقط في بيان مـدى التعقد الحقيقي للموضوع. فعلى سبيل المثال، إلى أن يتسلح مجتمع المـثقفين في مجال الدفاع بأفكار لها قوة كامنة، فإن تلك الأفكار قد تعاني من تشويه تقوم به الحكومة، وقد تفـشل في التطبيق بسبب التنفيذ العاجز، ويحدث هذا دائماً. إن تجار الأفكار من بيننا يعرفون أنه من المستحيل وضع أفكار سـياسية واستراتيجية تكون محصنة ضد السفهاء، حيث إنه من الصعب إيجاد أفكار مقاومة لهؤلاء. إن المنظّر الاستراتيجي الذي لا يستطيع أن يجد بعض الأعذار غير المقنعة لتجنب التسليم بالخطأ الذاتي، نادر وغير محظوظ.

والمسألة المتعلقـة بحجة البرهان والـدليل ليست مسـألة تافهة إذا أردنـا أن يكون هناك تقدير ذكي في ما يتعلق بقـدرة النظرية على أن تساعد التطبيق في المستقبل. إن كثيرين ينظرون إلى الظرف الحالي للسلام المزدهـر في ما اعتادوا أن يعرّفوه بـأنه العلاقات بين الشرق والغرب مثلاً، وأن يروا في هذا الظرف السلمي برهاناً إيجابياً على خطأ سياسة الولايات المتحدة واستراتيجيتها في الماضي. وهم يهملون ملاحظـة أن هذا الظرف السعيـد للمشاعر الطيـبة الذي يحتمل أن يكون وجيزاً، ربما نتج في جزء منه من المـوقف المتشدد للائتلاف العالمي الـذي قادته الولايات المتحدة على امتداد أربعة عقـود. إن فهماً خاطئاً لأسـباب الحرب وظروف الـسلم لا يمكن أن يفيد إلا في تيسير النصيحة غير الحذرة من أجل وضـع السياسة والاستراتيجية في المستقبل (٢٠).

وقـد كان «الحدث» الـرئيسي (اللاحـدث الرئيـسي) للحرب البـاردة بالنـسبة إلى دارسي الاسـتراتيجية، هو أن نهايتها لم تأت نتيجة لحرب عالمية نووية ثالثة. إن الرضا المهني عن وظيفة الردع التي تم القيام بهـا بصورة جيدة، يفسده إلى حد ما التـجاهل المتبقي لما «قامت به» سياسة الولايات المتحدة واسـتراتيجـيتها «بصورة سليمة». ومن قبيـل التوضيح الشخصي لهذه النقطة، كان على هذا المنـظّر في فترة قريبـة أن يكتب مقالاً بيـبليوغرافـياً وجيزاً يقـدم أفضل الكتب عن الاسـتراتيجية النووية. وخلال مسيرة السلام الطويلة، تنزع القضايا الأساسية للاسـتراتيجية إما إلى أن تظل بلا حل، وإما إلى أن تتم تسويتها من طريق إجازة الميزانية ومناخ الرأي العام والطرق السيـاسية والفكرية، أو بمجـرد مرور الوقت؛ إن سلطة خـوض المعارك مفتقدة. وإذا اسـترجعنا الخمسة والأربعين عاماً الماضية أو ما يزيد، فلن نجد وسيلة لمعرفة ما إذا كان هذا التركيز أو ذاك في خطط الحرب النووية، والمرتبط بـمختلف الأفضليات في مجال تخطيط القوة، مهماً بالنسبة إلى ردع الحـرب أو أنه كان سيـصبح مهماً لو كـانت الحرب قـد نشبت. وحتـى الآن، تظل الحرب النووية وما ساعد على ردعها أو لم يساعـد، أمراً يندرج في خانة التكهن النظري؛ ومن الانضباط الذي تتسم به التجربة، يبقى الخيال أمراً مرغوباً فيه.

وقد يكون من المـهم في خصوص تقديـر أبعاد القضيـة، أن نتذكر أنه لـيس هناك مؤشر موضوعـي لتمييز الفضائل الحقيقية التي تفـصل بين «أسوأ» الدراسات و«أفضلها» في ما يتعلق بالاسـتراتيجية النـووية والردع النووي. إن سـهولة القراءة والـقدرة على الاقناع والدقة الفكرية، كلهـا خصائص إيجـابية في كـتاب ما، لـكن الفطرة الـسليمة والحـكم السليم لا يـعتمدان دائماً بطبيعـتهما على الناس القادرين على تحقيق انجازات فكرية باهـرة. إن جانباً مرموقاً من النظرية الاسـتراتيجية الحديـثة ماهر في تـصديه لأحكام الفـطرة السليمـة. إن بعض النظريـات القريبة للنظرية الحديثة للحـد من الأسلحة، تستبعد بصورة إيجابيـة الرضا عن النفس المرتبط بالمهارة التـي تخترع بها حججاً مناقـضة للحدس السليم [٢١]. وبـالمثل كانت الكتابـات المتعلقة بتثبيت الأزمة مـن أجل تحقيق ردع مستقر عبر الحرب المحدودة، عرضـة لترويج الأفكار الزائفة الماهرة [٢٢]. وعلى الرغم من أن خبرة الحـرب النووية الثنـائية كانت معـدومة لحسن الحظ وأن الأداء الناجح للردع النـووي أمر غير مؤكد، فـإن القرن العشرين قدم قـدراً كبيراً من البراهين عن نظم الحد من الأسلحة «الاسـتراتيجية» (بما في ذلك ست عشرة سنة في العشرينات والثلاثينات) [٢٣]، وعن نشوب الحروب الكبرى، وعن شن الحرب المحدودة.

وليس هناك ما يبعث على الرضا في تسجيل أن نظرية الردع المستقر التي يسرت التعريف بالنهج الرائد للحد من السلاح، أمر لا يـتفق مع مسار التاريخ وغير مقنع، وأن التناقض الرئيسي الذي يحـرك نظرية الحد من الأسلحة خـاطئ كلياً، في حين أن الافتقار المتصـور للمزايا في نظرية

(٢٢) على سبيل المثـال، مؤلف كورت غـوتفريـد وبروس ج. بلير، محـرران، استقرار الأزمة والحرب النـووية (نيـويورك: مطـابع جـامعـة أوكسـفورد، ١٩٨٨).

(٢٣) إن أبرز تحليل حديث هو تحلـيل روبـرت غـوردون كـاوفمان، الحـد من الأسلـحة خلال العصر مـا قبل الـنووي: الولايـات المتـحدة والحـد من الأسلحـة البحـرية في مـا بين الحـربين (نيـويورك: مـطابع جامعة كولومبيا، ١٩٩٠).

(٢٤) يـؤيـد هـذا المفهـوم النـابـولـيـوني، «المبـدأ الاسـتراتيجي» الأميركي في عمل الجنـرال كـولن بـاول رئـيس الأركـان الأمـيركـي، الاسـتراتـيجيـة العـسكريـة القـومية (واشنطـن، العاصمة: رئاسة الأركان، ١٩٩٢).

(٢٥) أنظـر كـلاوزفيتـز، عن الحـرب، ٨٨، للاطـلاع على الفكرة الأصلية.

(٢٦) حتـى بين الـسيـاسيين الألمان، كـان هناك تسليم شائع بـأن عـمليـة مـؤتمـر الأمن

الحـرب المحدودة التي طورها في الخـمسينات والستـينات استراتيجيون مـدنيون، يمكن قياسه برفضـها الشامل لنظرية «القوة الحاسمـة» في الحرب التي عبرت عنها عملية «عاصفة الصحراء» (٢٤).

إن هذا المقـال يتطلع إلى الأمـام لا إلى الخلف، لكن نـوعية الأداء في المـاضي لها أهمـيتها بالـنسبة إلى احتمال الأداء المـتفوق في المستقبل. كـيف يمكن تشـخيص الـوضـع الراهن؟ هل بقي الغرب ونجح في الحـرب الباردة في نهـاية المطـاف بأن حصل مـن المهنة الجـديدة للـدراسات الاستراتيجية على مساعدة بأكـثر مما واجه من عقبات بسببها، أم كان الحال على عكس ذلك؟ إن المخاطر التي يتـعرض لها الأمن الدولي في التسعينات وما بعـدها، قد تتضمن قيام الغرب بتفكيك قـدر كبير من البنية الأساسية الـسياسية / العسكرية التـي حققت السلامة عبر العقود الماضية. لكن قدراً كبيراً من «الاتجاهات القديمة» للـدراسات الاستراتيجية في العصر الماضي لم يعمل جيداً حتى في ذلك العصر، بحـيث ينبغي للمهنة أن تمعن التفكير بجدّ وأمـانة حول الطريقة التي تسـهم فيها، وبماذا يمكن أن تسـهم في بناء المستقبل؟

وبتطويع مشورة كلاوزفيتز، فإن الخطوة الأكثر أهمية بالنسبة إلى دارس الاستراتيجية، تـتمثل في فهم طبـيعة الفترة الجـديدة، ولـيس في السعـي لتحويلهـا إلى ما ليـس فيها (٢٥). إن الافتراضات الجذابة، وإن لم تكن تاريخية في شأن المستقبل، ستولّد أسئلة ليس لها أهمية، وربما تولّد إجابـات خطرة. فعلى سبيل المثال، إن الافتراضات القائلـة بأن الأنماط الماضية للتنافس بين الدول الكبرى لم تعد موجودة، وتلك معجزة، أو بأن العبء المرعب للتاريخ الروسي أو السوفياتي لن يقيـد مسار تـاريخ الدول الـتي خلفت الاتحاد الـسوفيـاتي، لا بد من أن تـؤدي إلى تشجيع التراخي في اليقظـة الغربية، وهو مـا لا يتفق مع دواعي الحكمة. والاجابـات قد تكون خطرة لأن صانعي السياسة السـذج أو اليائسين أو الكسالى، قد يجدونهـا جذابة، وإن كانت تعالج الأسئلة الخاطئة. وتتضمن الأمثلة عن الأسئلـة الخاطئة الدراسة الصارمـة والخيالية لطرق جعل عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أداة رئيسية مفيدة للأمن في أوروبا، أو السعي المحموم للتوصل إلى مـوقف تفاوضي سليم في شـأن نظام متـابعة اتفاقيـة ستارت. إن مؤتمـر الأمن والتعاون في أوروبا واتفـاقية ستارت قـد يزيفان سيـاقاً سلمياً ويـيسران تمجيده، لكنهـما لا يستطيعان أن يـسهما بصورة مفيـدة في خلق مثل هذا الظـرف المؤاتي أو الحفاظ علـيه (٢٦). إن مؤتمر الأمن والتعاون يفترض مجتمعاً أمنياً غير موجـود، في حين تعالج اتفاقية ستارت ـ ومعاهدة ١٩٩٠ في شأن القوات التقليدية في أوروبا ـ بـالمعنى الحرفي، التوازنات العسكـرية التي تفتقر إلى الواقعية السياسية النظامية.

ومما يدعو إلى الأسف أن الكثيريـن، ومن بينهم الدارسون المحترفون للاستراتيجية، غير

والتعاون في أوروبا ليس لها أي مـن الخصـائص الحـاسمـة المطلوبة للتشغيل الناجح لنظام أمني.

(٢٧) ترد الأخـطاء الكلاسيكية في تحليل الأمن الجماعي في عمل تشارلس أ. كوبشان وكليفورد أ. كوبـشان، «المفـاهيم والأمن الجماعي ومـستقـبل أوروبا»، الأمن الدولي ١٦، عدد ١ (صيف ١٩٩٢)، ١١٤ ـ ١٦١.

(٢٨) لـلاطلاع على مستـويات

مـستعدين لتعلم الكثير من خبرة العـشرينات والثلاثينات والسبعـينات والثمانينات. وعلى سبيل المثال، تبينّ الدروس الأساسية في فترة ما بين الحربين، أن لا الأمن الجماعي ولا الحد من الأسلحة يجديان عندما تتطلبهما الظروف (٢٧).

النظرية والتطبيق

تتجه منـاقشة «الاتجـاهات الجديـدة» بالنسـبة إلى أي مجال من مجـالات الدراسة، إلى التراجع سريعـاً أمام المجادلات والأمـور ذات الأهمية الثـانوية. فـالاستراتيجيـون في الحكومة والباحثون خارجها في ميدان الاستراتيجية لدى كل منهم موضوعاته المفضلة وهواياته الخاصة. وكل موضوع مقترح، سواء كـان جديداً أو مألوفاً، سيكون قـابلاً للدفاع عنه بدرجة أو بأخرى، وإن كان الميـدان الذي جرى حـرثه جيداً على مـا يبدو، يتـطلب إعادة العمل في ضـوء الظروف الجديدة أو في ظلامها الدامس على الأرجـح. ومن المفهوم، وذلك أمر سليم وصحي إلى حد ما على الأقل، أن دارسي الاستراتيجيـة مختلفـون حول المـوضوعـات التي تحتـاج إلى معالجـة، مثلما يختلفـون حول الردود التي يفضلونهـا في شأن القضايا التي تـشكل محوراً للنقاش الدائر. وإذا كانت الـدراسات الاستراتيجيـة مجالاً يضم أسـاتذة أوستراليين ومحلـلين أميركيين من مجمع المفكـرين وصحافـيين ألمان وجنـوداً روس وما إلى ذلك، فـإن المرء يـستاءل عما إذا كـان يمكن التـوصل إلى أي اجابات مـتسقة، وإن كانـت قابلة للنقـاش، عن الأسئلة التي تـشكل عنوان هذا المـقال. فالمسائل الواضحة الأهمية بذاتها، بل وربما المـلحة بالنسبة إلى تلك الأقسام من مؤسسة الدفاع الأميركيـة التي يتعامل معها المـؤلف، قد تبدو عديمـة الشأن ومنتميـة للماضي البائد، بل خاطئة بصورة أساسية من منظورات أخرى.

إن مجال الـدراسات الاستراتيجيـة مجال للمـساعي التـعليمية، وخـاصة بالـنسبة إلى الأعضاء الذين لا تتاح لهم فرصـة الحصول على المعلومات السرية أو ممن هم مواطنون في بلدان فيها بيروقراطيات مغلقـة. إن الدراسة الاستراتيجية قد تعـادل السعي وراء المعرفة المفيدة، لكن هذا النـفع لا ينبغي ضمانه من طـريق العلاقة الشـخـصية الرئـيسية بـين دارس الاستراتيجية وممارسـهـا. وأخيراً، فإن الدراسـات الاستراتيجية، مثـل الاقتصاد (العلم الكئـيب سابقاً أو علم الإيكولوجيـا أو علم المناخ) تدعي أنهـا تخدم المصلحة العـامة. باختصـار، إن أفضل الدراسات الاستراتيجية ينبغي أن تحقق مردوداً يتمثل في سياسة أفضل واستراتيجية أفضل. وفي الشؤون العامة أياً تكـن، وخاصة الحرب، ليـس هناك طبعاً ارتبـاط يعول عليه بين التمـييز في الدراسات الاستراتيجية والنجاح في فن الحكم والصراع المسلح. إن الجنرالات المتعلمين جيداً قد يفتقرون إلى الشخصـية المتميزة، وسيثبت أن الخطـط البارعة استراتيجياً غير مجـدية إذا تقاعس الجنود عن

الـتحلـيل، أنـظـر ادوارد. ن. لـوتواك، الاستراتيجـية: منطق الحـرب والـسلام (كـامبردج، ماس: مطابع جـامعة هارفارد، ١٩٨٧). وقـد فصل لـوتـواك مطـولاً «المنطق المتنـاقض الذي يشـير بحق إلى أنه يسود «كامل ميـدان الاستراتيجية» (ص ٤). ومع ذلك، فإن هذا الكتاب انجاز باهر.

(٢٩) من طريق القياس، يحتمل أن يتـسـبب الـشخـص الغير الكـفء، وإن كان نـشيـطاً، في إلحاق ضرر يـزيد عما يـسببه شـخص غـير كفء، لكـنه غير نشيط.

القتال، وما إلى ذلك. وقد تفشل الاستراتيجية على مستوى التكتيك والعمليات في الحرب [٢٨]، مثلما قد يثبت أن للمهارات التكتيكية والعملياتية المتطورة قيمة سلبية صافية إذا ما استخدمت لتنفيذ استراتيجية خاطئة [٢٩]. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن الألمان كانوا متفوقين حقاً في القتال في الحربين العالميتين، إلا أنهم كانوا ضعفاء في شن الحرب.

وقبل النظر في المضمون المحتمل لمثل هذه الاتجاهات الجديدة مثلما قد تفعل الدراسات الاستراتيجية، من المهم ـ والواقع أنه أمر أكثر أهمية ـ تحديد كيف يستطيع دارسو الاستراتيجية أو لا، إفادة عالم التطبيق، أو إعادة بحث هذا الموضوع. وقد روّج هيرمان كاهن مقولة «إن السمة المميزة للمحترف الخبير هي أنه لا يهتم بمسألة الاتجاه الذي يسير فيه ما دامت مسيرته تتسم بالكفاية» [٣٠]. وهناك مبررات للقول بأن كثيراً من النصائح الضمنية والصريحة التي قدمها دارسو الاستراتيجية للممارسين خلال الأربعين سنة الماضية، لم تكن مفيدة بالقدر الكافي، ولكن لحسن الحظ أثبتت الظروف الدولية أنها متساهلة جداً تجاه بعض الأفكار الأقل وضوحاً وراء السياسة والاستراتيجية. إن معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) التي أبرمت عام ١٩٩١ لا يوجد فيها شيء استراتيجي يوصي بها؛ لكن هل يستحق الأمر حقاً هذا العناء في ضوء ترسانة الأسلحة المسموح بها، والتي تراوح بين ٨٠٠٠ و٩٠٠٠ سلاح؟

ولإبداء مثال صارخ آخر لعدم الكفاية في المنطق الاستراتيجي أو عدم المبالاة به، يمكن للمرء أن يذكر معاهدة القوات الاستراتيجية المتوسطة المدى المبرمة عام ١٩٨٧، إذ لم يحظ بقدر كبير من الاهتمام في الولايات المتحدة، واقع أن نظام المعاهدة قد يدمر الدعائم الأساسية لاستراتيجية حلف الأطلسي [٣١]. إن الأشخاص المذنبين الذين تفاوضوا حول هذه المعاهدة لم يكونوا يعرفون أن إمبراطورية ميخائيل غورباتشيف ستتجه نحو الانهيار السياسي الكامل بعد عامين من توقيع المعاهدة.

إن الاستراتيجية تقوم بدور الجسر الذي يربط بين السياسة والقوة العسكرية، في حين ينبغي للاستراتيجية الرئيسية أن تأخذ في الاعتبار كل الوسائل التي يمكن استخدامها في السياسة. بيد أن دارسي الاستراتيجية لا يمكن أن يقبلوا اعتبار خيار سياسي «أمراً مسلماً به»، وأنه يتجاوز قدراتهم في الموضوع. وعلى الرغم من أن السياسة متميزة عن الاستراتيجية، فلا بد أن تكون هناك عملية تكرارية بين الاثنتين، وهناك على الدوام خطر ناجم عن الجهل أو عدم الكفاية يتمثل في أن تطالب السياسة الأداة العسكرية بما هو فوق طاقتها، أو أن تطلب السياسة من «السيف» أقل مما يستطيع أن يحققه أو ما ينبغي له أن يحققه.

ولكي تكون هناك علاقة دعم متبادل بين النظرية والتطبيق، لا بد لكل منهما أن يتعامل

(٣٠) هيرمان كاهن، الحرب النووية الحرارية، الطبعة الثانية (نيويورك: فري برس، ١٩٦٩)، ٧ عدد ,٢

(٣١) تشكل أحكام معاهدة القوات النووية الوسيطة تحدياً مباشراً لفكرة تكافؤ المخاطر التي تعد ضرورية للتلاحم السياسي لحلف الأطلسي، على نحو جعلها إهانة للتفضيلات الاستراتيجية الألمانية، حيث إنها تؤيد اتجاهاً لنزع الأسلحة النووية يقوض المشروعية السياسية لاستراتيجية حلف الأطلسي.

(٣٢) إن المنهجيات المختلفة التي تساعد في تخطيط القوة قد تبين النقيض، لكن ذلك يجب ألا يخدع أحداً.

(٣٣) ونستون. س. تشرشل، الأزمة العالمية، ١٩١١ ـ ١٩١٩، المجلد الثاني (من مجلدين) (لندن: أوداز برس، ١٩٣٨)، ص ,١٤٤٢

(٣٤) تسود هذه البنود في كتابي، الحرب والسلام والنصر؛ استراتيجية وفن للحكم للقرن التالي (نيويورك: سيمون آند شوستر، ١٩٩٠).

(٣٥) غيوفري تيل وآخرون، الاستراتيجية البحرية والعصر النووي (لندن: ماكملان برس، ١٩٨٢)، ٢٢٤,

(٣٦) كوريلي بارنت، حاملو

مع عالم الآخر، بما في ذلك عقليته. وقد اشتهر الباحثون بأنهم وضعوا كتباً مطولة وكتبوا مقالات كثيرة خلصت بالقدر الذي انتهت فيه، إلى نتائج (الأمر يحتاج دوماً إلى المزيد من الدراسات)، وإلى دروس قيمة متبصرة كالتذكير مثلا بأن الاستراتيجية النووية تطرح معضلات بالنسبة إلى الخيار السياسي، وأن الحرب النووية كان من الأفضل تجنبها بكل الطرق الممكنة، وأن الحرب النووية من الصعب السيطرة عليها أو إنهاؤها، وأنه ليس هناك طريقة لمعرفة ما إذا كانت تفاصيل الاستراتيجية ووضع القوة مهمة أيضاً. ويتعين على واضعي السياسة ومخططي الدفاع أن يقوموا بخيارات حول مواعيد نهائية لا يكونون عادة هم الذين يحددونها، على أسس من معلومات غير كاملة على الدوام، وبالتنسيق مع عوامل غير استراتيجية كلياً.

وربما يكون من المهم تذكير المسؤولين القلقين بأن متطلبات الردع غير محددة بصورة عميقة، وأن التأثير الرادع لا يمكن شراؤه على نحو يعول عليه من طريق الحصول على مزيد من قوة النيران. لكن عندما يحذر دارسو الاستراتيجية عالم التطبيق من الصعاب والتعقيدات والتطورات التي ربما تفضي إلى كوارث، فإنهم يقومون بجزء من عملهم فحسب. وسواء كان المسؤولون جاهزين أو لا، ينبغي عليهم أن يتخذوا قرارات. وبناء على أن كل خيار يتعلق بالاستراتيجية أو وضع القوة هو أمر يمكن تحديه، فإن دارس الاستراتيجية قد يقضي بسهولة على الترحيب الذي يلقاه عمله إذا أساء استخدام الامتيازات التي يكفلها له وضعه، من خلال العمل دوماً على إيجاد الأخطار. وليست الفكرة المطروحة هنا هي أن الخطأ لن يتخلل سلوك المسؤولين، وإنما التأكيد على أن تحول المرء إلى ناقد دائم لا يقتضي شجاعة أخلاقية. إن الوظيفة الحاسمة للباحثين مهمة، بل جوهرية حقاً. ومع ذلك، فقد يكون من المفيد التساؤل عن الشخص الذي يحدد المخاطر القائمة مثلاً في التخطيط والممارسات النووية، وما الذي سيوصي به؟ والمثير للدهشة عادة أن الباحثين لا يسعون بجدية إلى النظر في الموضوع المطروح من منظور الممارس.

ومن طريق القياس، لا ينبغي للمرء أن يكون مؤلفاً كي يصبح فاحصاً حكيماً وبارعاً لكتاب ما. لكن القيمة المتعلقة بدلالة الفحص وأهميته للموضوع، على النقيض من قيمته المتعلقة بمجرد التسلية، لا بد أن تتحسن لو توافرت للفاحص بعض الخبرة المباشرة بالخيارات التي تلازم تأليف كتاب ما. وكثيراً ما يعتذر الباحث عن إصدار حكم نهائي، ويستطيع أن يضع قائمة بخيارات كثيرة، ويكيل المدح أو القدح لكل منها، ويكتب «خاتمة» لها صدى الحكمة تعرب عن تقديره لتعقد الموضوع.

ونظراً إلى أن المستقبل أمر غير معروف بحكم تعريفه، فإن عالم التطبيق يسعى ليتكيف مع التغيير بسرعة يمكن تحملها. ومع ذلك، فان سياسات ميزانية الدفاع في الولايات المتحدة لا تشجع على الاعتراف بالجهل. فعندما يظهر القادة السياسيون والعسكريون أمام لجان الكونغرس ويحاولون تبرير طلباتهم، فانهم لا يستطيعون الاختفاء ببساطة وراء راية الاحتياط

العام. وحقيقة الأمـر هي أنه ليست هناك ميزانية سليمة للـدفاع بصورة فريدة؛ وحتى لو كانت هناك مثل هذه الميزانية، فليست هناك أداة تحليل متاحة لتحديدها بصورة يعول عليها. إن كلاً من وضـع الاستراتيجية وتخطيط القوة ممـارسة خلاقة [٣٢]. وفي مقدور محللي الدفاع الكفؤين أن يبرروا عملياً أي مستوى وخليط من القوات؛ ولنلاحظ في هذا فحسب الافتراضات التي يضعونها ولنراجع الأساليب الرياضية التي يستخدمونها.

وتشـير الخبرة الشخصية والفطرة السليمة إلى أنه أياً تكن الاتجاهات التي يختار المجتمع عبر القومي من خبراء الاستراتيجية أن يتبعوها، فإن المعرفة الناجمة عن ذلك سيكون نفعها العام أكبر إذا كان النـظرية والتطـبيق يحظيان بقـدر أكبر من التقمص المـتبادل. وهناك أهمـية وقيمة مستمرة لـتلك الكلمات التي كتبها ونستون تشرشل في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٦ في صدد «القوة الميكانيكية» في الدفاع (أي الدبابات).

توجد فجوة بين المخترعين الذين يعرفون ما يستطيعون اختراعه، وذلك إذا كانوا يعرفون ما هو المطلوب، وبين الجنود الذين يعـرفون أو يجدر بهم أن يعرفوا ما يريدون ويطالبون به، إذا عرفوا ما يمكن للعلم أن يحققه لهم [٣٣].

ما الذي يمكـن الدراسات الاستراتيجية أن تفعله ويجده عالم التطبيق مفيداً، وإن يكن من خلال بـذل بعض الجهود وقـدر غير قليل مـن الترجمة؟ قبـل أي شيء آخر، إن المنظّـر ـ نظراً إلى الحـاجة إلى مصـطلح أفضل ـ يسـتطيع أن يسـاعد المـمارس في أن يؤدي عمله تمـاماً بطـريقة استراتـيجية. إن عالم التطبيق كله منغمس في تطوير الـوسائل وتطبيقها. والمقولة التي مفادها أن هذه الوسائل ينبغي أن تخدم الغـايات الاستراتيجية التي تفيد في تحقيق الأهداف السياسية، تعد هي «الحقـيقة الكبرى» التي نادراً ما تـتطفل على الأعمال الإدارية والتكتيكيـة اليومية. ولا يجري غالباً فصل الوسائل عن الغايات فحسب، بل إن الأنواع المختلفة من الوسائل لا يتم بحثها في إطار سليم لمجموع الأسلحة[٣٤].

إن الدراسات الاستراتيجية بـمعناها السليم، ينبغي أن تساعد في تعليم المسؤولين التفكير بـصورة استراتيجية. إن كل أنواع وكميـات التطبيق العسكري ينبغي الـتصدي لها بالرجوع إلى اللغـة المشـتركة للـكفايـة الاستراتيجيـة. ولكي يكـون المسـؤولون قـادرين على بيـان النفع الاستراتيجي، مثلاً لقدرة معينة على القيام بالعملـيات أو لخيار الضربة النووية، ينبغي عليهم أن يلموا إلمـاماً شاملاً ببنية النزاع المطروح. وأياً كان المـوضوع الخاص قيد المناقشة، لا بد أن يكون المنظّـر الاستراتيجي قـادراً على نحو فـريد، على الـربط بين الـوسائل الـتكتيكـية والنـتائج الاستراتـيجية. إن الممارسين الذين تعلموا بطريقة استراتيجـية، يستطيعون أن يعرفوا متى تُقدم إليهم إجابات تكتيكية عن أسئلة استراتيجيـة؛ ومثل هؤلاء الناس يعرفون حقاً، أن كل التهديدات

السيوف: دراسـات في القيادة العليـا في الحرب العـالمية الأولى (لنـدن: اير أنـد سبوتـسوود، ١٩٦٣)، ١٩٥.

(٣٧) كلاسـيكيـة كين بـوث، الاستراتـيجيـة والتركيـز على الـذات الإثنيـة، (لنـدن: كروم هيلم، ١٩٧٩).

(٣٨) آرثـر ج. مـــاردر، من الدردنيل إلى وهـران: دراسات للبحـريـــة الملكيـة في الحـرب والسلم ١٩١٥ ـ ١٩٤٠ (لندن: مطـابع جـامعـة اوكسـفورد، ١٩٧٤)، ٦١.

(٣٩) أنظر سكـوت. د. ساغان «أصول حرب المحيط الهادىء»،

أو الأعمال العسكرية لها معناها في النهاية بالنسبة إلى الأهداف السياسية فحسب.

إن دارس الاستراتيجية بصفة عامة ينبغي عليه بحكم تخصصه، أن يركز على الارتباط الواضح بين الوسائل والغايات، وأن يكون «عالم سياسة»، وشخصاً قادراً على فهم هيكل وضع معقد عادة (على سبيل المثال كيف يرجح أن تكون الأهمية الاستراتيجية في المستقبل بالنسبة إلى منظومات الفضاء والسيطرة على الفضاء، وذلك في ما يتعلق بالحرب الإقليمية والعامة؟)، وأن يوضح الصعوبات على مستوى التحليل من طريق الإصرار على ضرورة التمييز بين الأعمال والنتائج الممكنة، واجراء تحليل من البداية حتى النهاية يركز على العلاقات المعقدة التي تسير في اتجاهين بين الأسباب والنتائج.

وعلى سبيل المثال، فإن التحليل الاستراتيجي حقاً، ينبغي ألا ينظر إلى خيار الخطة الوحيدة المتكاملة للعمليات (خطة الحرب النووية الأميركية)، من زاوية الدمار المتوقع حدوثه في أهداف معينة. إن خبير الاستراتيجية يريد أن يعرف كيف ترتبط خطط الحرب النووية بصورة هادفة، بالتحقيق المحتمل لأهداف السياسة أو كيف تفشل في الارتباط. ولا يفترض أن تكون خطط الحرب على هذا النحو لمجرد أنها تسمى كذلك. إن خطط استخدام القوة حاسمة بالنسبة إلى الاستراتيجية، لكن ذلك لا يفترض أنها مرادف لها. وبالمثل، فإن المفكر الاستراتيجي سيبحث الأهداف التي تحققها معاهدة ستارت. إن الأسئلة التي تدور حول ما إذا كانت المعاهدة عادلة وقابلة للتحقق أم لا، أو ما إذا كانت أفضل ما يمكن التفاوض عليه حينذاك أم لا، أسئلة ليس لها أهمية استراتيجية.

إن أسلوب الحكم والاستراتيجية هما من الفن التطبيقي الذي يتطلب الاستخدام الناجح لما هو أكثر من مجرد قوة العقل الاستراتيجي. إن مراتب دارسي الاستراتيجية من خارج الحكومة تزخر بمن سيكونون جنرالات ومن سيكونون من صانعي السياسة وفلاسفة الدفاع أيضاً. وفي الاستراتيجية والكفاية الاستراتيجية، هناك الاختبار الموضوعي للأداء الذي يتمثل في محصلة التجربة من طريق التهديد والتجربة في المعركة. ويتمثل اختبار التجربة في «مدى جودة أدائها» في المنافسة مع استراتيجية العدو. وكانت بعض الجيوش التي تعاني من عيوب بارزة والتي توجهها استراتيجيات للمشاة، كافية لكسب الحروب. إن السعي وراء الحقيقة الاستراتيجية أمر لا ينتهي، ومن ثم فإن الفيلسوف لا يمكن أن يكون مستعداً أبداً لاتخاذ قرار أو لتقديم نصيحة واضحة.

وهناك عيب محبب شائع لدى بعض المسؤولين، هو الاعتقاد الجذاب بأن الدراسة الأكثر عمقاً يمكن أن تحل مشاكل مهمة. والمنظرون الاستراتيجيون ليس لديهم دافع لإحباط نشر هذا الوهم المفيد لهم. ويود صانعو السياسة أن يعرفوا ماذا سيحدث في المستقبل، وكيف يستطيعون أن يتصدوا لهذا المستقبل؟ والحقيقة المؤسفة هي أن المستقبل غير قابل للمعرفة، أياً كان حجم

ملايين الدولارات التـي تنفق في البحوث الـرامية إلى دراستـه. كما أن عدم التيقـن الكبير إزاء ما يتـوقع في المستقـبل يعني أن الدراسـة، عميقة كـانت أم لا، لا يمكن أن تكتـشف بصورة ثـابتة السياسـة السليمة والاستراتيجية السليمة وأوضاع القوة السليمة اللازمة لمواجهة ذلك المستقبل غير المعـروف. لكن ما تستـطيع الدراسات الاستراتيـجية أن تفعله هو أن تضـيّق بصورة مفيدة نطاق الافتراضـات المتسمـة بالثقـة بدرجة أو بـأخرى، والتي تكـمن وراء سياسـة المستقبل واستراتيجيته، وأن تفسر هيكل التهديدات الأمنية النوعية القائمة، وتستطيع من طريق التوضيح التاريخي «أن تعزل الأشياء التي ينبغي التفكير فيها»(٣٥).

إن القول المأثـور «حتى لو لم تستطع المـستشفيات أن تشفي النـاس، فإنه ينبغي لها ألا تنشر المرض»، ينطبق نوعاً مـا على الدراسات الاستراتيجية. فالنظـرية الاستراتيجية السليمة لا يمكن أن توفر كتابـاً للطبخ يضمن النجاح للسياسيين والجنـرالات، لكنها قد تساعد في حمايتهم من نظـرية زائفة مـدعية. وبالإشـارة إلى الوعد الذي قـدمه الجنرال روبرت نيـفيل بأن يكسب الحرب على الجبهة الغربية في أربع وعشرين ساعـة عام ١٩١٧، لاحظ كوريللي بارنيت بسخرية لاذعة أنه «في حال اليأس يـتجه الناس إلى المشعوذين الـذين يعدونهم بتحقيق أحلامهم» (٣٦). وتزخر الـدراسات الاستراتيجيـة الحديثة بفيـض من الباعة المـتجولين الذين يـعرضون أدوية ابتكروهـا للعلل القوميـة والدولية. وسـواء كانت الدراسـات الاستراتيجية التـي يتم إجراؤها بصورة دقيـقة تهدف إلى تقلـيص الادعاءات عن تحقـيق السلام من خلال التجـارة الدولية، أو السلام من خلال الحدّ من السلاح، أو السلام من خلال ديبلوماسـية المؤتمرات، فإنها تساعد في حماية الرأي العام من «المشعوذين» والحالمين.

والجدير بـالملاحظة أنه إضـافة إلى أن دارسي الاستراتيجيـة لا يستطيعـون أن يقدموا لزبائنهم وصفـات جاهزة لضمان الـنجاح، فإنهم لا يستـطيعون بسهولـة أن يتجاوزوا القيود المفروضة على طبيعة عملهم ومضمونه من سياق ثقافي واستراتيجي. ومع ذلك، صار من الشائع أخيراً بـين المنظرين الاسـتراتيجيين، تحذيـر واضعي السيـاسة ومخططـي الدفاع مـن مخاطر التمركـز على الذات العرقية (٣٧)، ويشكل هـذا تقدماً كبيراً. وبالنسـبة إلى فكرة هذا المقال، فإنه يمثل تقدماً تشتـد الحاجة إليه في الولايات المتحدة، وهو تغير نقـطة التركيز في سياستها الخاصة بالأمن القومي، ونقطة التوازن في استراتيجيتها، وتبدل هيكل وضعها العسكري، بعيداً من مرجع الأمس الخاص بالعلاقات بين الغرب والشرق.

اتجاهات جديدة للدراسات الاستراتيجية؟

إن حقيقـة التغير أمر لا يمكن انكاره مثلما أن مـساره ووجهته غير معروفين وغير قابلين

مجلـة التـاريخ المتعـدد الـتخصصـات ١٨، عدد (ربيع ١٩٨٨) ص، ٩٠٥ ـ ٩٠٦، ٩١٧,

(٤٠) وليـام بت (الأبن)، خطب الحـرب، (أوكـسفـورد: كليرندون برس، ١٩١٥)، ١٦,

(٤١) لا يـمكن أن تكـون نيـتا. س. كراوفـورد أكثر خـطأ مما كـانت عـليه في ادعـائهـا أن «الموجـة» الجديدة الحـالية (أو

للمعرفة. والثقافة السياسية الأميركية بصفة خاصة، وإن لم يقتصر الأمر عليها، تحتفظ ببقايا إيمان بالتقدم الإنساني واقتناع بأن التغيير أو الاتجاهات الجديدة لا بد من أن تكون جيدة بحد ذاتها. وعندما تتعالى الأصوات عبر البلدان مطالبة بـ«اتجاهات جديدة»، فإن الأجنحة الخاصة بالصحافة والباحثين في الميدان الواسع للدراسات السياسية تتلهف للاستجابة. والرؤى المتباينة معروضة، ومعظمها يميل بصورة بارزة نحو التفاؤل، في حين تميل قلة للناحية الأخرى.

والفكرة التي طُرحت بالفعل في هذا المقال، هي أن الاتجاهات الجديدة ونقاط التحول الأساسية والأحداث «التاريخية» وما إلى ذلك، قد يصعب تحديدها بصورة يعول عليها في الوقت المناسب. وقد اكتملت الجولة الأولى من الدراسات التي تتعلق بـ«الدروس» المزعومة المستخلصة من حرب الخليج عام ١٩٩١، قبل أن يتم تقويم الذيول السياسية المروعة لهذا الصدام بصورة كاملة. ولا يعني هذا القول بأن الباحثين الحاليين ينبغي أن يكونوا بطيئين ومقيدين مثلما كانت البحرية الملكية البريطانية في فترة ما بين الحربين. فعند نشوب الحرب العالمية الثانية، لم تكن قد أجريت دراسات من جانب طاقم البحرية لدور الحراسة المواكبة في ظروف الحرب العظمى(٣٨). ونتيجة لذلك، فإن كثيراً من الدروس التي تم تعلمها مقابل ثمن باهظ عام ١٩١٧ ـ ١٩١٨، كان ينبغي تعلمها من جديد في الفترة ١٩٣٩ ـ ١٩٤٢,

بيد أن الاستراتيجي باعتباره صحافياً، ينبغي أن يكون متنبهاً لإغراء التنظير من قاعدة إثبات ضعيفة بصورة غير مناسبة. وحتى بعد مرور فترة زمنية هادئة، تبرر فيهاالمشاعر وتصير الدعوة إلى التاريخ والتحليل البطولي أقل إلحاحاً، قد تظل هناك مفاجآت كبيرة. وعلى سبيل المثال، القول بأن الأحكام الاستراتيجية في شأن مسار الحرب العالمية الثانية تم تعديلها نتيجة لما تم الكشف عنه في مطلع السبعينات عن عملية «اللغز» التي دبرتها المخابرات، هو من قبل إبخاس الأمور حقها. كذلك، فإن الآراء التي أبديت عن أسلوب الحكم الأميركي والياباني عام ١٩٤١، لا يمكن إلا أن تتأثر بالكشف عن أن الرئيس فرانكلين دي لانو روزفلت لم يصدق على الحظر الشامل على توريد النفط لليابان في آب/ أغسطس من ذلك العام، في حين لم تكن الحكومة اليابانية مدركة للحماقة الاستراتيجية الكبيرة لخطة البحرية الإمبراطورية لمهاجمة الأسطول الأميركي في المحيط الهادىء في بيرل هاربر(٣٩).

ولو كان المرء متواضعاً ليعترف بأن حقائق مهمة قد تمر عليه من دون ملاحظتها أو تقديرها تقديراً سليماً لسنوات أو حتى لعقود كثيرة، فكم يلزم المرء من الحرص ليصدر حكماً استراتيجياً يتطلع للمستقبل. ومع مثل هذا العدد الكبير من الأصوات التي تتحدث وأجهزة معالجة الكلمات التي تعمل، هناك قلة من الناس قمينة بأن تتعثر في التحليلات المتبصرة. ولسوء الحظ لا يتوافر لها أو لصانعي السياسة ولمخططي الدفاع الذين يمكن أن يفيدوا في الوقت

الرابعة)، من التنظير في الدراسات الاستراتيجية، على خلاف الموجتين الثانية والثالثة، كما تدعي (١٩٥٤ إلى ١٩٦٦ و١٩٧١ إلى أوائل الثمانينات على التوالي)، قد حركتها الأحداث الخارجية. «الدراسات الاستراتيجية من قبل وفي المستقبل»، الأمن القومي ١، عدد ٢ (شتاء ١٩٩١): ٢٩١, فقد بدأت الموجة الثانية من

المناسب من النصيحة الجيدة، أي طريقة لاختبار نوعية التحليل الاستراتيجي والتنبؤ الاستراتيجي لمعرفة دقتهما. إن المشدودين إلى قطار الاتجاهات الجديدة ـ والمؤلف يحشر نفسه ضمن هذه الزمرة السعيدة، على الرغم من التشكيك المعرب عنه هنا ـ ينبغي تحذيرهم وتشجيعهم على حد سواء بالسوابق التاريخية الممكنة. وهناك مثال كلاسيكي يمكن أن نجده في الحكم المتهور الذي أصدره في مجلس العموم رئيس الوزراء ويليام بت (الابن) في ١٧ شباط/ فبراير ١٧٩٢، إذ أعلن السيد بت التعيس الحظ أنه يتوقع مرور سنوات كثيرة من السلام والازدهار يمكن خلالها أن يتكدس رصيد متراكم لتقليل الدين القومي بصورة صحية.

ينبغي ألا نعتمد بالتأكيد على استمرار ازدهارنا الحالي خلال مثل هذه الفترة (من ١٧٩٢ إلى ١٨٠٨)، لكن لا شك في أنه لم يكن هناك أبداً وقت ما في تاريخ هذا البلد نستطيع انطلاقاً من الوضع القائم في أوروبا، أن نتوقع بصورة معقولة مرور خمسة عشر عاماً من السلم، مما نستطيعه في الوقت الراهن(٤٠).

وبدلاً من مرور خمسة عشر عاماً من السلم، تحملت بريطانيا اثنين وعشرين سنة من الحرب. والواقع أن تقدير الاتجاهات وتحليلها انطلاقاً من حاضر حميد نسبياً ولمدة أطول في المستقبل، عمل محفوف بالمخاطر.

وإذا كانت الدراسات الاستراتيجية تستمد كثيراً من شكلها ومسارها من السياق السياسي ومن المقدمات السياسية، فما هو المرشد المتاح في هذا الميدان؟ من الواضح أن الحرب الباردة مع نطاق الصلاحيات الجغرافية والاستراتيجية للمواجهة بين كتلة وكتلة، قد عفا عليها الزمن بصورة نهائية. ولا يقل عن ذلك وضوحاً أن روسيا تتسم حالياً بقدر قليل من السمات التي ينبغي للمرء أن يشترطها في الدولة العظمى، وأن المقولة التي تؤكد الانهيار النسبي لأميركا لم يتم البت فيها بقدر ما نحيت جانباً وردت إلى الوراء بتأثير موضوعات أكثر إلحاحاً تشغل المناقشة السائدة حالياً. لقد كانت الدراسات الاستراتيجية ميداناً تابعاً على الدوام، بل شبه حكومي، يحفزها على النشاط الواقع أو ترقب أحداث عالمية حقيقية. وقد نبعت المشكلات العريضة التي تمت معالجتها بتشكيلة متنوعة من المناهج، وتوصلت إلى طائفة من الاستنتاجات المختلفة، من إطار سياسي معين بصورة مباشرة (٤١). والواقع أنه مما يتفق مع الواقع تقدير أن حرفة البحث الاستراتيجي الحديثة، والأميركية تحديداً، لم تعرف إطاراً سياسياً له صلة بالموضوع غير التنافس بين الدولتين العظميين في الحرب الباردة.

والوقت الحالي هو موسم مفتوح لتنظيم حفلات الصيد للاتجاهات الجديدة في الدراسات الاستراتيجية، لأنه ليس هناك اطار سياسي متفق عليه لضبط الدراسات الاستراتيجية ـ مع ما يصحب ذلك من مفاجآت غير سارة تقريباً. ومن الناحية الرسمية، نبذت مؤسسة الدفاع

التنظير بدفعة من «النظرية الجديدة» لإدارة ايزنهاور التي تعتمد على الأسلحة النووية اعتماداً كبيراً في سياسة الدفاع واستراتيجيته، في حين نشطت الموجة الثالثة من التنظير نتيجة محادثات الجولة الأولى للحد من الأسلحة الاستراتيجية، وحرب فيتنام وصعود الاتحاد السوفياتي لمنزلة الدولة

الأميركية تقريباً التهديد الروسي، وأخذت تناضل لتعدل مفاهيمها لتتفق مع عالم لم يعد ينظمه على نحو ملائم تهديدان مسيطران ـ هجوم خاطف سوفياتي على الأعماق وتهديد كامن بهجوم مفاجيء مثل بيرل هاربر على القوات النووية الاستراتيجية الأميركية ونظام القيادة فيها.

والاستراتيجيون الغربيون يشعرون بنوع من الارباك من جراء حقيقة أن العدو العام رقم واحد للأمس قد انهزم وخرج من الساحة، وإن يكن لا يزال يتمتع بقدر كبير من هيكل القوة. وقد أصبح من الشائع في الولايات المتحدة المحاجة بأنه على الرغم من أن سلام (القوى العظمى) قد انتهى، فإن العالم صار عملياً أكثر خطراً (٤٢). ولكي تنهض إدارة بوش بعبء مواجهة هذا الوضع المتغير، أعادت ترتيب أولويات الدفاع لمصلحة الاستعداد لمواجهة التهديدات (خارج أوروبا) الموجهة إلى النظام الإقليمي. كما صار من الشائع القول بأن قدراً كبيراً من ترسانة المفاهيم التي استحدثها مجتمع الدراسات الاستراتيجية، كان من حيث التوقيت والمكان وتحديد العدو والتكنولوجيا، ينتمي إلى نزاع الأمس بين القوتين العظميين.

ويبدو لدارس الاستراتيجية هذا أنه لم يتغير، أو من المتوقع ألا يتغير سوى القليل نسبياً، مما يهدد هذا الوجود المحترف أو الكثير من مضمون عمله (٤٣). وفي كل المجالات، فإن العلامات المميزة للبحث السليم في الاستراتيجية، والتركيز على تحليل الغاية ـ بالنسبة إلى ـ وسيلة تحقيق الغاية والرؤية الطويلة الأجل والغطاء الكلي والاحساس بالتاريخ، أمور مطلوبة اليوم أكثر من أي وقت مضى. إن الدراسات الاستراتيجية الحديثة في ما اعتدنا أن نسميه بصورة فضفاضة «الغرب»، قد تكون نتاجاً للحرب الباردة، لكن مهنة البحث الاستراتيجي ينبغي أن تستمر بعد انتهاء هذا المصدر.

ومن المثير ملاحظة أن أياً من المعلقين المحدثين البارزين على «الاتجاهات الجديدة» ـ وولت وبوزان وتشبمان وكراوفورد ـ (٤٤) لم يظهر أي اهتمام بأن يبدي رأيه في شأن المفكرين «الاستراتيجيين» الذين يعملون بصورة استراتيجية أو يسعون لضمان أن يفعل الآخرون ذلك. وفي حين أن الوقت حان لوضع جدول أعمال جديد في صفوف الباحثين، فإن المنظرين يناقشون بصورة لا تراعي الحرمات وتتسم بالدهاء، مشكلات الحدود التي يجدونها ذاتية الاستيعاب (هل نجري دراسات استراتيجية ودراسات أمنية ودراسات أمنية دولية ودراسات دفاعية ودراسات دولية وما إلى ذلك، أو هل هي مهمة كما يمكن لنا أن نتجرأ فنسأل؟). إن أوجه قصور خطيرة في مسرح الاستراتيجية تمضي دون أن يلحظها أحد. فالأشخاص الذين لم يؤدوا عملهم بكفاية باعتبارهم مفكرين استراتيجيين في شأن جدول الأعمال القديم، سيتسببون في إدامة الأخطاء المألوفة المتعلقة بالوسائل / الغايات، وهم ينتقلون إلى الموضوعات الجديدة المثيرة في جدول الأعمال الجديد.

العظمى.

(٤٢) على سبيل المثال، جون ج. ميرشيمر، «العودة إلى المستقبل: عدم الاستقرار في أوروبا بعد الحرب الباردة»، الأمن الدولي ١٥، عدد ١ (صيف ١٩٩٠): ٥ ـ ٥٦.

(٤٣) لم يفت عن ناظري هذا الاعتقاد المريح للذات.

(٤٤) وولت، نهضة الدراسات الاستراتيجية ـ بوزان، الناس والدولة والخوف ـ تشبمان، مستقبل الدراسات الاستراتيجية ـ كراوفورد، الدراسات الاستراتيجية من قبل وفي المستقبل.

(٤٥) آرون ل. فريدبرغ، «هل يمكن للولايات المتحدة أن تعمل بطريقة استراتيجية؟»، الواشنطن كوارترلي ١٤، عدد ١ (شتاء ١٩٩١): ٥ ـ ٢٣.

(٤٦) غيتس، «القيادة الأميركية في عالم جديد»، ٣، وفكرة «النظام العالمي الجديد» مطمورة في رمال شرق أوسط لا يمكن تسجيله حتى بواسطة ولايات متحدة ثبت أنها قوية في المعركة، وإن لم تكن حكيمة في الحرب.

(٤٧) جون تيران، «دروس من حرب الائتلاف: ١٩١٤ و١٩٣٩»، روسي جورنال ١٣٤، عدد ٢ (صيف ١٩٨٩): ٦٢.

(٤٨) أنظر أنطوني كلايتون، الإمبراطورية البريطانية

إن الدراسة الاستراتيجية (على خلاف الخبير الاستراتيجي) محايدة إزاء القيمة ولا تبالي بالموضوع، وإن كان ينبغي لها كما أبرزنا آنفاً أن تتناول وفق المتفق عليه استخدام القوة الفعلي أو المحتمل. إن ضرورة وجود تفكير استراتيجي سليم أمر يقبل الجدل مثلما أن المراجع الموضوعية لذلك التفكير ينبغي أن تكون دينامية دوماً. وقد أهمل معظم النقد الموجه إلى الدراسات الاستراتيجية، سواء من داخل المهنة أو خارجها، ملاحظة أننا لم نعمل جيداً باعتبارنا استراتيجيين (٤٥).

وليس هناك ولن يكون هناك نظام عالمي جديد، حتى بالمفهوم الذي تم توضيحه وتحميله بادعاءات تاريخية. ووفق رأى روبرت غيتس: «ليس النظام العالمي الجديد سلاماً أميركياً، وليس كناية عن قيام الولايات المتحدة بدور الشرطي العالمي. إنه ببساطة محاولة لردع العدوان ـ ومقاومته عند الاقتضاء ـ من طريق العمل الجماعي والطوعي للمجتمع الدولي» (٤٦).

وفي الهيكل المقدس للأفكار الخاطئة النبيلة، يحتل الأمن الجماعي منزلة عالية. وقد أوضح الوضع البغيض في الخليج خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ العقلانية العامة لأحكام جون تيران عن استخدام التحالفات في الحربين العالميتين: «ليس هناك بديل من القوة داخل التحالف أو خارجه (...). إن القوة النهائية لتحالف ما لا تقاس بعدد أعضائه، وإنما بقوة أقوى عضو فيه» (٤٧).

إن الاستراتيجي المعاصر ذا العقلية السياسية يرى أن اللحظة المحددة أو الحاسمة المزعومة غير محددة وغير حاسمة على حد سواء. فليس هناك «نظام» أمني محدد في أوروبا في الوقت الحاضر، قديماً كان أو جديداً. ولم يحن الوقت لتحديد ما إذا كانت معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، تدعم أو تقوض الحالة القائمة التي تعادل حالة الفراغ. لقد حاولت العمليات الهيكلية للحد من الأسلحة المستحيل. إن الحد من الأسلحة، مثل الردع والقوة البحرية والجوية، أمر محدد دائماً في مرجعيته ومعناه. ومن غير المحتمل تحقيق مزيد من التقدم، إن كان هذا التعبير سليماً، في القوات التقليدية في أوروبا لأن الإطار السابق الذي قام على كتلة في مواجهة كتلة لم يعد قائماً. وانطلاقاً من حال الفوضى الراهنة أو عدم وجود افتراضات أمنية للنظام في أوروبا، يستطيع الاستراتيجي عملياً أن يختار أي إرشاد سياسي يفضله. وأي احساس بالتاريخ والجغرافيا والاستراتيجيا ينبه المرء إلى أنه من المؤكد أن يتجدد نزاع القوى العظمى أو الدول الكبرى. قد لا يهم كثيراً أي خليط من المصالح أو من سيفوز في النهاية بالقبض على زمام الأمور في أوكرانيا، لكن اعتبارات توازن القوة من أجل الأمن ستؤدي إلى إعادة سياق السياسات الأمنية القومية كالمعتاد في أوروبا.

وليس من المفيد بصفة خاصة أن نلعب لعبة «أنواع المستقبل البديلة»، ناهيك بوضع

باعتبارها قوة عظمى، ١٩١٩ ـ ١٩٣٩ (أثينا: مطابع جامعة جورجيا)، وجون روبرت فيرس، الرجال والنقود والديبلوماسية: تطور السياسة الاستراتيجية البريطانية، ١٩ ـ ١٩٢٦ (ايثاكا، ن. ي: مطابع جامعة كورنيل، ١٩٨٩).

(٤٩) فرانسيس فوكوياما «نهاية التاريخ»؟، المصلحة القومية، عدد ١٦ (صيف ١٩٨٩)، ٣ ـ ١٨، ونهاية التاريخ وخاتم البشر (نيويورك: سيمون آند شوستر، ١٩٩٢).

(٥٠) ادوارد. ن. لوتواك، «عصر نووي بازغ؟»، الواشنطن كوارترلي ١١، عدد ٢ (شتاء ١٩٨٨): ٥ ـ ١٥,

(٥١) جون مويلر، الانسحاب من يوم الدينونة: تقادم الحرب الرئيسية (نيويورك: بازيك بوكس، ١٩٨٩).

(٥٢) مارتن فان كريفلد، تحول الحرب (نيويورك: فري برس، ١٩٩١).

(٥٣) كروافورد، «الدراسات الاستراتيجية من قبل وفي

تخمـينات في شـأن بنيـة المنافـسات بين الـدول العظمـى والكبرى في نهايـة القرن. إن المـنظّر الاسـتراتيجي لا يعرف ولا يمكن أن يعـرف من سيتولى الأمور ومـن سينحاز إلى من، أو كم من القـذائف التسيارية الـعابرة للقارات على وجه الدقـة ستنتج روسيا الجديـدة. لكن المنظّر يعرف كيف يتصرف رجـال الدولـة ولماذا يتـصرفون على هـذا النحـو الذي يفعلـونه. كما أن دارس الاستراتيجية يدرك أن القرارات الحالية لها ميراث، وهو عادة ميراث غير مقصود ولا يمكن التنبؤ به، وأن لهـا قيمة بالنسـبة إلى المستقبل. إن اتجاه المـنظّر الاستراتيجي نحو الـوسائل والغايات، وهو المنـظّر الذي تربـى على وجهة نظر تـاريخية طويلـة، ينبهه إلى هوية المـشعوذين والحالمين المحتملين. إن عدم ابداء الرأي لم يكـن نصيحة سليمة أبداً. بيـد أن المنظّر الاستراتيجي بنبغي أن يكون قادراً على تنبيه عالم التطبيق إلى عدم عقلانية بعض الأفكار والحجج الجديدة التي قد تبدو جديدة، وإن كانت قديمة في واقع الأمر.

ولم يغب عن ملاحظة مجتمع المنظرين الاستراتيجيين الأميركيين أنه في هذا العصر الجديد لم يحذف شيء عملياً مـن جدول أعمال اهتماماتهم المهنية ـ خـاصة إذا سمح للإطار الزمني بأن يتضمن الأجلين المتوسط والطويل. لقد تغير السياق السياسي للأمن في أوروبا، وهو آخذ في التغير بصورة جـذرية. ومن المؤكد أنه أعيد تـشكيل مشكلات الأمن القومي نتـيجة للاضطرابات التي وقعت في أوروبا الوسطى والشرقـية، لكنها لم تختف. إن المشكلات العسكـرية المحتملة الخاصة بالأمـن الأوروبي قد تكون الآن في مواقف المعدات في ما وراء الأورال، لكنها تدعو إلى القلق كثيراً. وعلى خلاف كثير من الصحافيين، يتوقع المفكرون الاستراتيجيون في الوضع كله، وليس في المناخ السياسي للوقت الراهن فحسب.

ومن طريق القيـاس، يمكن المرء أن ينظر في حـال السياسة والاستراتيـجية البريطانية في العشرينات؛ كان الظـرف القائم صحياً فعلاً، لكن الـبصيرة الاستراتيجية الكبـيرة كانت مطلوبة لإدراك أن آفـاق الدفاع عن الإمـبراطورية البريطـانية تعتمـد بصورة غير معقـولة على استمرار وجـود مناخ أمني صاف[٤٨]، لكن السياق السياسي للأمن يمكن أن يتغير بصورة هائلة من عقد إلى آخر، مثلما حدث من العشرينات إلى الثلاثينات، ومن مطلع الثمانينات إلى مطلع التسعينات. إن المنظّر الاستراتيجي لا يمكن أن يتنبأ بدورة منتظمة في هذه الأمور، لكنه يعرف ـ وهو يعرف حقاً ـ أن الأوقات الصعبة تعود.

وإضـافة إلى مسؤوليـة المنظّر الاستراتيجـي إزاء مجتمعه، هناك مسـؤولية في التصدي لتـحديات المبشرين بادعاءات عن «نهاية التـاريخ» [٤٩]، وقدوم «عصر ما بعد الأسلحة النووية» [٥٠]، وتقادم الحرب الـكبيرة [٥١]، وإلغاء الحرب التقليدية [٥٢]، والتخلي عن القوة أداة عملية لإدارة الحكم، ومـا إلى ذلك، إذ ينبعي حمايـة الدولة من رغـبتها في الاعتقاد بـأن الأمور ستكون

مختلفة هذه المرة ـ وأن السلام سيدوم حقاً، وأن الاقتصادات العابرة القومية ستقهر الاهتمامات العسكرية العتيقة الطراز، وما إلى ذلك.

إن كثيراً، وربما معظم النقد الذي وجه إلى الدراسات الاستراتيجية في السنوات الأخيرة، إما أنه صادق، وإن كان يتناول مسائل ثانوية من حيث الأهمية (فهو يركز مثلاً على الأداء الضعيف لدارسي الاستراتيجية)، وإما أنه خاطىء ببساطة. فعلى سبيل المثال، تطرح نيتا. س. كراوفورد في مقالتها المتسمة ببصيرة كبيرة فكرة تقول: «إن النموذج السائد للدراسات الأمنية [الواقعية والواقعية الجديدة] لم يستطع أن يتنبأ بالتغييرات في الاتحاد السوفياتي أو بالعلاقات المتغيرة بين الدولتين العظميين لأن فرضياته لم تستطع حتى بيان أن هذا كان بديلاً، ناهيك بأن تعتقد أن التغييرات كانت حقيقية فور وقوعها. إن الواقعية ينبغي تعديلها (ربما التخلي عنها جزئياً) لتأخذ في اعتبارها تغييراً من هذا النوع»(٥٣).

وهذا خطأ تام، ذلك أن الواقعيين المتمسكين بالأفكار والمبادىء القديمة مثلي، قد تم فطمهم على الإيمان بصعود الإمبراطوريات وسقوطها. إن حقيقة أن معظم الواقعيين والواقعيين الجدد لم يتنبأوا بانهيار بيت لينين في الثمانينات كان فشلاً في البصيرة وليس فشلاً للنموذج. وقد انتهت الحرب الباردة لأسباب يمكن تفسيرها بصورة كاملة دون قيود باستخدام الحجج الواقعية.

كما تنصح كراوفورد بأن «هناك طريقة للحصول على مزيد من النظريات وعلى نظريات أفضل، هي التراجع عن تحليل السياسة وتوجيه أسئلة أساسية عن الأمر واختبار الافتراضات الأساسية لدينا بدلاً من الاستمرار في تكرارها دون تمحيص»(٥٤). وهذا مثال للبدائل الزائفة وللخيار الخاطىء بدلاً من الحكم الخاطىء بصورة واسعة. إن الدراسات الاستراتيجية أو الأمنية التي تُجرى جيداً، لا تتبنى ولا تكرر أبداً الافتراضات دون تمحيص. ولا يؤخذ بالنصيحة القائلة بتكريس الوقت اللازم للنظر في النقاط الأساسية في تفكيرنا. والباحثون الصادقون مع دعوتهم لا يجرون تحليلاً سياسياً من النوع أو بالطريقة اللذين لا يباليان بالمسائل الأساسية. والواقع أن حساسية الباحثين في مجال الاستراتيجية تجاه أهمية تلك الأسئلة والافتراضات الأساسية، هي التي تجعل عملهم قيماً لزبائنهم من الرسميين أو للرأي العام بصفة عامة. إن التحليل السياسي الجيد يهتم بفرضياته، تماماً مثلما أن الدراسة الاستراتيجية الجيدة تجسد حججاً استراتيجية أصيلة.

كيف يمكن النظرية أن تساعد التطبيق في عالم الاستراتيجيا؟

أولاً، يستطيع المنظرون الاستراتيجيون أن يقدموا لعالم التطبيق ما يحتاج إليه، لكنهم لا

المستقبل»، مصدر سابق، ٣٠٩,

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) كلاوزفيتز، عن الحرب، ١٤١,

(٥٦) إن عمل كيث ب. باين، الدفاع بالقذائف في القرن ٢١، الحماية من التهديدات المحدودة، بما في ذلك دروس من حرب الخليج (بولدر: كولو وستفيو برس، ١٩٩١)، هو عمل في الموضوع بدرجة أكبر، وهناك عمل آخر من منظور أوسع، هو عمل ريتشارد ك. بيتس، «مفهوم الردع في عصر ما بعد الحرب»، الدراسات الأمنية ١، عدد ١ (خريف ١٩٩١): ٢٥ ـ ٣٦,

(٥٧) لورنس فريدمان، تطور الاستراتيجية النووية (لندن: ماكميلان، ١٩٨١)، ١٦، ويحيط غيوفز بالنقطة نفسها في معنى الثورة النووية، ٧٨,

(٥٨) كما جاء على سبيل المثال في كولن س. غراي، «من فلسفة الدفاع إلى تخطيط القوة: القوات الاستراتيجية»، تحليل الدفاع ٧، عدد ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١): ٣٦٣ ـ ٣٧٢,

يستطيعون أن يفعلوا ذلك لأنفسهم بسهولة. إن قلة من الممارسين يتوافر لها الوقت والتدريب أو حتى الميل للتفكير بطريقة استراتيجية. إن القوامة على الاستراتيجية لا يمكن أن يعهد بها إلى خبراء التكتيك في الحكومة. ويمكن المفاهيم الاستراتيجية والممارسة لتحليل الغايات والوسائل، أن تساعد على تشوش فكر المسؤولين بالانتهازية التطبيقية المسلحة باحساس منضبط بالهدف. إن المنظّر الاستراتيجي ينبغي أن يكون منفتحاً بحيث يسهل الوصول إليه بالنسبة إلى الممارس المتعجل أياً كانت الحكمة المتراكمة التي يتم استخلاصها من حصاد التاريخ الاستراتيجي. وقد أشار كلاوزفيتز إلى أن «النظرية موجودة حتى لا يحتاج المرء إلى البداية من جديد في كل مرة، وأن يخرج كل المواد وينقب فيها، بل يجدها جاهزة تحت أمره وبترتيب جيد»(٥٥). إن قدرة المنظّر الاستراتيجي تتجاوز إدراكه في هذا المجال، لكن ما هي الغاية التي ينشدها الاستراتيجي؟

ثانياً، إن المنظّر الاستراتيجي يستطيع أن يساعد الممارس من طريق تقديم ذلك النوع من التربية المفاهيمية التي تلائم الإطار المتطور للسياسة. فعلى سبيل المثال، تتطلب مشكلات الردع ومحتوى نظرية الردع وأهميتها، ضابطاً شاملاً للسلامة عندما يتم تطبيقها على القضايا المتعلقة بالاستقرار الإقليمي في التسعينات (٥٦). والواقع أن كل الافتراضات ورأس المال العامل من المفاهيم التي استخلصها المنظرون من العلاقات السوفياتية / الأميركية الطويلة، وهي أساساً علاقات نووية، تحتاج إلى إعادة نظر في جدارتها كدليل إزاء مناخ استراتيجي ثقافي غير سوفياتي تحديداً. فعلى سبيل المثال، يتطلب الأمر أن يبحث منظرو الردع ومخططو الدفاع في آثار هجوم عراقي غير نووي هادف في إسرائيل النووية بأمل إثارة حرب أوسع نطاقاً ومختلفة سياسياً. وبالمثل، فإن فشل الولايات المتحدة في ردع العراق قبل ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠ أو فشلها بعد ذلك في إقناعه بالانسحاب من الكويت، يمكن استخدامه دليلاً على الليونة المحتملة لنظرية وممارسة الردع الأميركية (والغربية). إن الاستراتيجي الأمين والكفء، وإن كان إلى حد ما حبيس ثقافته وخادماً مطيعاً لنظامه السياسي، ملزم أن يقدم الحقائق المفيدة عن الشؤون الاستراتيجية. إن المفكر الاستراتيجي الحكيم منفتح على حقيقة أن الأفكار يمكن أن تفيد في التطبيق بطريقة جيدة وكافية، وإن لم يكن أداؤها مقنعاً في النظرية. وباستخدام مثال بارز على هذه الظاهرة، لاحظ لورانس فريدمان أن «[الردع النووي الممتد] هو مجال من تلك المجالات التي أفادت السياسة في التطبيق بصورة أفضل مما كان تقويم النظرية يجعلنا نعتقده»(٥٧).

ثالثاً، إن المنظّرين الاستراتيجيين باعتبارهم حراساً ـ ليسوا حراساً فحسب، بل حراس على الرغم من ذلك لنوعية التعليم الاستراتيجي اللازم بالنسبة إلى من هم في حاجة إلى مثل هذا التعليم للوفاء بمسؤولياتهم الرسمية ـ يستطيعون فرز ما هو سريع الزوال عن ما هو دائم، وما يعد موضة ومجرد اتجاه عارض عن البنود ذات الأهمية الأكثر ديمومة. إن السياسيين

والصحافيين يجيدون التعامل مع تعاقب الأحداث في الأجل القصير، لكن المنظّر الاستراتيجي اشترى تذكرة لرحلة أطول. وينبغي للمنظّر أن يكون قادراً على أن يقدم النصيحة في ما يتعلق بمدى ملائمة الأدوات والأساليب الاستراتيجية للسبعينات والثمانينات بالنسبة إلى السياق المتغير للتسعينات. وعلى الرغم من التفاصيل المتعلقة بالخصوم، فإن قضايا وتكنولوجيات معينة بين أشياء أخرى، ستتغير. كما أن المنظّرين الاستراتيجيين سيتنبهون إلى عدم ملاءمة الادعاءات التي يقول بها من يفتقرون إلى المنظور التاريخي في شأن الجدية التاريخية للأحداث. إن السياسيين ومتخذي القرارات ينزعون إلى الاستجابة لعناوين الصحف اليومية.

وبحسب درجة الجدارة بالاهتمام التي يتم بها دعم الدراسات الاستراتيجية مالياً وبحسب إغراء فرص الوصول السياسية من قبل الهيئات المشرفة على المؤسسات والهيئات السياسية، يحتمل أن يحدث نوع من الاندفاع نحو الجديد، أو المدعى أنه جديد، تقريباً كغاية في ذاته. وهناك نزوع إلى اعتبار الأفكار القديمة و«التفكير القديم» مستحقين للوم لمجرد أنها قديمة. إن حقيقة أن الأفكار القديمة التي توصل إليها مجتمع الدراسات الاستراتيجية في الحرب الباردة قد أدت دورها بطريقة جيدة في تلك الفترة في أكثر المجالات أهمية، مسألة يبرزها السجل التاريخي. إن «التفكير الجديد» قد يكون أرقى من «التفكير القديم» أو قد لا يكون كذلك. ولكن أياً كانت مزاياه، فإن جدية الأفكار ليست أمراً وثيق الصلة بالموضوع، وما يهم هو ملاءمة الأفكار للظروف، وليس عصر الأفكار.

رابعاً، إن المنظرين الاستراتيجيين يستطيعون على حد تعبير كلينت ايستوود المفكر الاستراتيجي الكبير الذي لا يُضاهى، أن يذكّروا من يحتاجون إلى التذكير، أن «على المرء أن يعرف حدوده». إن بداية الحكمة في النهج المتبع إزاء التطبيق الاستراتيجي تعتمد على الاعتراف الصحيح بالجهل. إن المنظّرين الاستراتيجيين المنشغلين بصورة نشيطة بالأمن القومي والدولي ـ كنقيض لأولئك المنغمسين في أمور الجمال الفكري ـ يستطيعون أن يقدموا النصيحة لعالم التطبيق سواء في ما يتعلق بالأشياء التي لا يمكن التنبؤ بها، أو الطرق التي يمكن بها تقليل الآثار الاستراتيجية للمفاجآت غيرالسارة إلى أدنى حد. والمنظّر الاستراتيجي نفسه ينبغي ألا يسعى إلى العمل باعتباره مخططاً للدفاع، ولكنه يستطيع أن يوفر الارشاد اللازم للمساعدة في تخطيط الدفاع الذي يمكن أن يتحمل الأخطاء (٥٨).

إن المنظّر الاستراتيجي ينبغي ألا يبدد وقته وجهوده في محاولة التنبؤ بالظروف الدقيقة لروسيا، ناهيك بالعالم سنة ٢٠٠٠ أو ٢٠١٠، وينبغي له بدلاً من ذلك أن يساعد في مجال التطبيق الاستراتيجي باستحداث مبادىء لإرشاد مخططي الدفاع الذين ينبغي لهم أن يتصدوا لعدم اليقين.إن مجتمع الدفاع لا يمكنه أن يتنبأ بالمستقبل، لكنه يستطيع أن يتبنى سياسة

استراتيجية، وأن يشتري القوات الضرورية لتوفير الحماية من أنواع غير سارة في المستقبل لها وقع سيء مقبل. خلاصة القول إن المنظّر الاستراتيجي يستطيع أن يضطلع بدور لا يُقدّر في مساعدة عالم التطبيق على تدبر المخاطر ■